التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية الإيرانية

مقدمة.

منذ انتخاب السيد / محمد علي خاتمي رئيساً لجمهورية إيران الإسلامية خلال شهر مايو ١٩٩٧م، وتقدمه على منافسه المحافظ علي أكبر ناطق نوري، ثم توليه مهام منصبه أوائل أغسطس من نفس العام، جاءت ردود فعل القيادات السياسية، في معظم دول العالم، إيجابية تجاه الحدث، باعتبار أن ذلك حدثٌ له من الدلالات ما يشير إلى اختلاف المنهج الإيراني في التعامل مع العالم.

وقد كانت وسائل الإعلام العالمية طوال فترة الانتخابات -بل وخلال مرحلة الإعداد لها- تقوم بالتغطية الإعلامية على نحوٍ يؤكد أهمية النتائج المنتظرة بالنسبة للرأي العام العالمي. وقد استمرت هذه التغطية الإعلامية لمتابعة التداعيات، على نفس الدرجة من الاهتمام.

وعلى الصعيد الأكاديمي، تباينت ردود الفعل تجاه الحدث وما يمكن أن يترتب عليه من نتائج، وقد عبرت ردود الفعل هذه عن منظورين أساسيين متضادين:

الأول: يرى أن العملية السياسية في إيران يتجاذب أطرافها شخصياتٌ يفرّقها تكوينها الثقافي إلى فئتين: فئةٌ يغلبُ عليها الطابع المحافظ، وهم المستفيدون من استمرار النبرةُ الثورية، كلغة خطابٍ خارجي والتشدد العقدي الداخلي، في السياسة الإيرانية الإسلامية، ويمثلها ناطق نوري. وفئةٌ يتصف تكوينها النفسي والثقافي بالاعتدال والإدراك الواعي بالتغيرات التاريخية في التكوين النظامي العالمي، ويمثلهم خاتمي. ومن ثم، فقد رحب أصحاب هذه الرؤية بالحدث، وأبدوا تفاؤلهم لما ينطوي عليه من دلالات، خاصةً فيما يتعلق بالحريات السياسية في إيران، والاعتدال والمرونة في التعامل الخارجي عالمياً وإقليمياً.

الثاني: يرى أن التطرف الفكري والسعي إلى الهيمنة وإثارة المشكلات في العالم، هو جوهر النظام الإيراني. وهو أساسٌ تحميه المؤسسات ويضمنه الدستور الإيراني، وبالتالي فإن أصحاب هذا الموقف قابلوا الحدث بالتشكيك فيما يمكن أن ينبني عليه من توقعات، ويرون أنه ليس إلا تغيراً في الأشخاص، وإذا صدق برنامج خاتمي في التعبير عن نمطه الثقافي والفكري، فإن الرجل لن يتمكن من تنفيذ أيّ مما التزم به، حيث أن المؤسسات الإيرانية بتوجهاتها المتطرفة إما أن تحتويه أو تتخلص منه.

و الواقع أن دقة التوازنات في مستويات النظام السياسي في إيران لا يستقيم معه التسليم بسهولة توقع تغيّر إستراتيجي سريع، أو توقع اختلاف الخيارات الكبرى باختلاف شخص رئيس الدولة أياً ما تكون طبيعة ثقافته.

و الواقع أيضاً أن انتخابات حرة لا يشوبها شكٌ، قد قلبت موازين التقديرات المسبقة حول الجناح الأكثر ثقلاً في الساحة الجماهيرية الإيرانية، كما أنها أظهرت جلياً أن نمطاً من الديمقراطية في إيران قد جاء إلى منصب الرئيس بمن هو على إرادة المواطنين وضد إرادة المحافظين، وهم سلطة تملك من القوة فوق ما يملك الرئيس.

ما تفسير ذلك كله؟

إذا كان للمحافظين هذه السيطرة، بحيث يعجز رئيس الدولة الجديد عن تنفيذ برنامجه الانتخابي ذي القبول

الجماهيرى الواسع، فكيف استطاع أن يحصل على غالبية الأصوات ؟.

ولماذا رحب العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بالرئيس خاتمى على هذا النحو؟ ما الذى يُتوقع اختلافه فى السياسة الإيرانية بنجاح خاتمى؟.

هل كانت إيران دولة إرهاب وتخريب منذ قيام الثورة وحتى انتخاب خاتمى؟.

ما هى الانعكاسات الفعلية لهذا الحدث على طبيعة أنماط التفاعلات السياسية الإيرانية مع محيطيها الإقليمى والعالمى؟.

إن خطاب الرئيس خاتمى فى حد ذاته من جهة، وردود الفعل العالمية تجاه نجاحه من جهة أخرى، قد لا تعبر عن تحول فى مضمون الخطاب الإيرانى الخارجى والداخلى، بقدر ما تُنبئ بقراءة جديدة متبادلة لموقع كل طرف من الآخر، فلا شك أن رحلة السنوات الماضية قد أسقطت خبرتها على منظورات كل الأطراف بالشكل الذى يجعل السياسات أكثر اعتماداً على خبرة التعامل، منها على الأمانى والتصورات، واتضح هذا المعنى فى الإلحاح الأمريكى على إعادة العلاقات السياسية مع إيران كما سيأتى ذكره خلال التقرير.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن الانسياق مع الزعم القائل بتحول النظام الإيرانى منذ لحظة فوز خاتمى، ذلك إن هذا المنحى يصلح لحفظ ماء الوجه إذا ما أرادت قيادة سياسية أن تبرر عدولها عن اعتبار إيران شيطان رجيم، لكن واقع الأمر، أن فى هذا الزعم إسقاط قسرى لحلقات متداخلة من التفاعل الحى بين النظرية وواقعيها المحلى والخارجى، وهو أيضاً تجاوزٌ ظاهر لبرامج حكومتى رفسنجانى الأولى والثانية، والتى كان من أهم آثارها وصول خاتمى إلى منصب الرئيس فى إيران، وسوف نتعرض لمعالجة هذا الموضوع فى النقاط الآتية:

١ـ تمهيد:

يتناول رسم قاعدة الخطوط الأساسية للنظام الإيرانى، ووصف عام لمراحل تشكله منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وحتى نهاية فترتى حكم الرئيس رفسنجانى عام ١٩٩٧م. ثم رصد الاتجاهات العامة لأنماط التفاعلات السياسية الدولية لإيران على المستويين الإقليمى والعالمى فى ضوء تطورات الأوضاع الداخلية فى إيران خلال تلك الفترة.

٢ـ الجزء الأول:

يتناول الموقف السياسى والفكرى الذى ترتب عليه ظهور تيار الإصلاحيين ونجاح خاتمى فى الانتخابات الرئاسية فى ثلاثة مستويات:

الأول: مستوى الأوضاع الداخلية فى إيران، خاصة عملية المراجعة التى بدت حول البنائين الفكرى والسياسى للنظام الإيرانى، وما يترتب على هذه المراجعة من خلاف بين جماعات وتيارات مختلفة فى النظام السياسى.

الثانى: مستوى النظام الدولى وكيفية استقباله لإيران فى ظل أفكار خاتمى التى بدا أنها تنبئ بتحولات كبيرة فى المواقف الإيرانية، وعلى وجه الخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

الثالث: المستوى الإقليمى وأثر نجاح خاتمى على الرؤية الإيرانية لقضايا المنطقة. وردود الفعل حول نجاح خاتمى وأفكاره.

٣ـ الجزء الثانى:

يتناول تطورات الأوضاع فى إيران، وأثر هذه التطورات على السياسات الإيرانية على المستويين الإقليمى والدولى عبر مختلف القضايا المشتركة، وذلك خلال عام من تولى حكومة الرئيس خاتمى لشؤون الحكم فى إيران أغسطس ١٩٩٧م ـ أغسطس ١٩٩٨م.

تمهيد:

يمكن اعتبار النظام الإيرانى القائم على أساس نظرية ولاية الفقيه، كما طرحها الزعيم الإيرانى الراحل آية الله الخمينى، وتطبيقاتها العملية فى دستور جمهورية إيران الإسلامية، نموذجاً فريداً فى المنظومة الدولية، لا يشبهه أى نظام آخر. ومما يؤكد هذه الخصوصية، طبيعة القوى السياسية والدينية المشكلة للنظام السياسى والاجتماعى فى إيران، فضلاً عن الطبيعة المذهبية للنظام، وما يلعبه انتماء غالبية الشعب الإيرانى للمذهب الشيعى الإثنا عشرى، من آثار على مجمل العملية السياسية هناك.

أولاً: الأوضاع السياسية:

أ- ولاية الفقيه: النظرية والتطبيق:

نظرية ولاية الفقيه ليست بدعاً اختلقه الإمام الخمينى، بل هى من صلب الأفكار الشيعية فقد نادى بها العديد من فقهاء الإثنا عشرية قبل الخمينى بقرون[1]، ولقد شهدت من التطبيق العملى خلال تاريخ التشيع فى إيران والعراق حالات كثيرة[2]، وكل ما فعله الخمينى هو أنه أخرج هذه الفكرة مصاغة فى شكل نظرية مستقلة، تستند إلى أدلة نقلية وعقلية، وقام بتدريسها لتلاميذه فى الحوزة العلمية فى النجف الأشرف.

وتقوم فكرة النظرية على أساس الموروث الشيعى بأنه فى غياب الإمام الثانى عشر من أئمة أهل البيت النبوى، تعود الصلاحيات التى كانت له إلى الفقهاء العدول المجتهدين، وبالتالى، لا يفترق الدين عن السياسة فى هذا المنظور.

أما الاختلافات التى تدور بين فقهاء الشيعة فى هذا الخصوص، إنما هى حول دائرة الاختصاصات التى يتمتع بها الفقيه عند قيامه بالولاية. بهذا المعنى، فإن ولاية الفقيه لا تخرج عن المفهوم الشيعى السائد فى الأوساط العلمية والفكرية، والقاضى بأن تصبح الحكومة والولاية ركناً أساسياً من أركان الإسلام[3].

وفى دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن ولاية الفقيه أصبحت أحد الأركان الأساسية لنظام الحكم، إذ يتمتع الولى الفقيه فى زمن غيبة الإمام المهدى، حسب منطوق المادة الخامسة من الدستور، بـ " ولاية الأمر وإمامة الأمة "، على أن يكون هذا الفقيه: " عادلاً تقياً بصيراً بأمور العصر، شجاعاً وقادراً على الإدارة والتدبر"[4].

وقد أقر الدستور مجموعة من الوظائف والصلاحيات، بالنسبة للفقيه القائد - منها: تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية) بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام)[5]، وإصدار الأمر بالاستفتاء العام، والقيادة العامة للقوات المسلحة، والإشراف على السياسات العامة للنظام، وإمضاء تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، والحق فى عزله وفق شروط محددة، وغير ذلك من الصلاحيات السياسية الدينية[6].

ب- هيكل النظام السياسى فى إيران:

إن البناء السياسى الإيرانى تتعدد فيه الأشكال المؤسسية، وتتعقد، بصورة لا تجعل بمقدور شخص واحد -أياً كان مركزه- أن يهيمن على مجمل عملية اتخاذ القرار خلال العملية السياسية. وربما كان التقسيم التقليدى للنظام السياسى إلى مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، لا يتناسب والنظام الإيرانى الذى تتداخل فيه السلطات بشكل يصعب معه الفصل بينها. كما أن الفصل الدستورى بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الدينية يتصادم والخصوصية الإيرانية حيث لا ينفصل الدينى عن السياسى. إلا أن بعض المؤسسات يغلب عليها الطابع السياسى، وبعضها يغلب عليه الطابع الدينى.

(١) المؤسسات الدينية / السياسية:

وهي مؤسسات يغلب عليها الطابع الديني، وتمتاز بثقل وتأثير على الجمهور والحياة السياسية في إيران، وهي أربعة مؤسسات:

- **الولي الفقيه:** هو حاكم أول (مرشد أعلى) يقف على رأس الهرم التنظيمي للدولة، باعتباره الحاكم الأول للبلاد في غيبة المهدي المنتظر (الإمام الثاني عشر)[٧]، ويتمتع بسلطات تفوق صلاحيات رئيس الدولة.

- **مراجع التقليد:** وهم الفقهاء الذين وصلوا إلى أعلى درجات العلم والعدالة، والذين يجب أن يذعن لهم المجتهدون والطلاب والعامة، فيما يقضون من أحكام ويصدرون من فتاوى[٨].

- **الحوزات العلمية:** وهي مؤسسة اجتماعية، قائمة على مجموعة من النظم والروابط والضوابط الاجتماعية الخاصة التي تحكم علماء الدين في كل عصر وتساعدهم على أداء دورهم في المجتمع[٩].

- **مجلس الخبراء:** وهو مجلس ينتخبه الشعب كل ٧سنوات، ويضم ٨٣ شخصاً يتم انتخابهم مناطقياً وعبر الدوائر المستقلة في كل محافظة، ووظيفته المركزية هي المراقبة الدائمة لمنصب القائد (الولي الفقيه) ومدى بقائه على الخط التاريخي للقيادة[١٠].

(٢) المؤسسات السياسية / الدينية:

- رئاسة الجمهورية: رئيس الجمهورية هو الرجل الثاني في الهرم الدستوري للبلاد، بعد المرشد الأعلى، لكنه المسؤول الأول دستورياً أمام الأمة لرعاية تطبيق مواد الدستور، وهو يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، ويخضع لمسائلة مجلس الشورى، ويخضع لسلطة المرشد الأعلى.

- مجلس تشخيص مصلحة النظام: وهو مجلس حكم، بين سلطات مجلس الشورى التشريعية وسلطات مجلس صيانة الدستور الفقهية - الدستورية، وقد أضاف إليه المرشد الحالي (علي خامنئي) مهام إستراتيجية جديدة، أبرزها رسم السياسات العامة والإشراف على تنفيذها، ولعب دور الهيئة الاستشارية العليا للقائد في مجال التخطيط والإشراف الكلي والإستراتيجي، بما حوله إلى مجلس تخطيط القيادة وإشرافها الإستراتيجي العام على سياسات أجهزة النظام كافة. وبذلك أصبح رئيس المجلس -عملياً- هو الرجل الثاني في عملية اتخاذ القرار[١١]

- مجلس الشورى: وهو الجهة التشريعية الرسمية في إيران، ويتكون من ٢٧٠عضواً ويمنحه الدستور سلطات واسعة فيما يتعلق بالرقابة على مؤسسة رئاسة الجمهورية من خلال التصديق على مشروعات القوانين المقترحة، وإعلان / حجب الثقة بالنسبة لحكومة الرئيس.

- المجلس الأعلى للأمن القومي: ويتكون من :المرشد الأعلى، ورئيس الدولة، ورئيس مجلس الشورى، ورئيس هيئة الأركان والقوات المسلحة، مسؤول شئون التخطيط والميزانية، ووزراء الخارجية والداخلية والأمن.

- مجلس صيانة الدستور: هو بمثابة مجلس الرقابة على دستورية القوانين، ويتألف من ١٢عضواً :٦ أعضاء من الفقهاء يعينهم المرشد الأعلى، و٦ أعضاء من الحقوقيين الذين يقترع عليهم مجلس الشورى بعد ترشيح مجلس القضاء لهم، ويُعد هذا المجلس أعلى سلطة دستورية في البلاد.

جـ- خريطة مراكز القوى وتمايزات النخب:

تمخضت مسيرة النظام السياسي الإسلامي في إيران، منذ قيام الثورة وحتى الآن، عن مجموعة من مراكز القوى ذات النفوذ، تدعمها مؤسسة أو أكثر من مؤسسات الدولة الدستورية، وتضفي عليها شرعية سياسية ترفع أسهمها وتزيد من قوتها. وبحسب شخصية القائم على المنصب، وقوة مجموعته المعاونة، تكون قدرته على فرض شكل من أشكال التوازن الذي يحدد في النهاية المزاج السياسي

للنظام وتوجهه خارجياً وداخلياً. وعلى المستوى السياسى، يمكن القول أن هرم السلطة فى إيران يحتله ثلاثة أشخاص.

الأول : على خامنئى، وهو فضلاً عن تمتعه بصلاحيات رسمية يضمنها الدستور، فإنه يتمتع بدعم المحافظين أصحاب النزعة الثورية.

الثانى: هاشمى رفسنجانى، يتمتع رفسنجانى بصفات رجل الدولة، ويمتلك قدرات أعانته على إنهاء فترتى حكمه وهو فى ذروة عنفوانه السياسى، عُرف عنه الميول الإصلاحية، وقدرته على خلق القوى السياسية التى تؤازر توجهاته الإصلاحية .وهو الآن يحتل موقع رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام .

الثالث: الرئيس المنتخب محمد على خاتمى، وهو وجه جديد فى هذا المستوى من المسؤولية، انطلق من رحم النظام (حيث كان يشغل منصب وزير الثقافة والإرشاد لمدة ١١سنة) لكنه ترشح من خارج السلطة، وهو يحظى بدعم جماهيرى واسع، ويمثل آمالاً طموحة بالنسبة لعموم الشعب الإيرانى.

يأتى بعد ذلك مجموعةٌ من الأشخاص لهم ثقل سياسى مستمد من المؤسسات التى يقيمون عليها :

على أكبر ناطق نورى :ويرأس مجلس الشورى، ويعد أحد أعمدة المؤسسة الفقهية، ويحظى بدعم من خامنئى والحوزات العلمية، وهو يُحسب على قائمة المحافظين .القائد العام للحرس الثورى :ويشكل أحد مراكز النفوذ بسيطرته على الحرس الثورى وما يتبعه من قوات التعبئة العامة .

وهناك أيضاً مراكز نفوذ ذات أوزان نسبية متباينة، مثل رؤساء كل من :مجلس الخبراء (آية الله مشكينى)، ومجلس صيانة الدستور، ورئيس المجلس القضائى (آية الله محمد يزدى)، ومحسن رفيق دوست رئيس مؤسسة المستضعفين والمعاقين " وهى إمبراطورية فى الاقتصاد الإيرانى غير الحكومى" (وقائد الحرس الثورى سابقاً). رئيس لجنة الإمام الخمينى للإمداد ويترأسه عسكر أولادى(١٢).

ثانياً :الأوضاع الاقتصادية فى إيران:

تشترك إيران مع غالبية دول العالم الثالث فى خاصية أساسية تتلخص فى جملة مؤشرات اقتصادية داخلياً وعلى أطرافها حيث بيئتها الإقليمية، مثل ضعف معدلات النمو الاقتصادى وارتفاع معدلات التضخم وانحراف هيكل التجارة الخارجية وارتفاع نسبة الديون الخارجية، الأمر الذى لابد وأن يُسهم فى ارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب الانخفاض فى الأجور الحقيقية للعاملين.

وبالنسبة لإيران، فإن الأزمة العراقية والصراع الدائر فى أفغانستان، وسيولة الأوضاع الاجتماعية والسياسية وعدم تبلورها فى آسيا الوسطى، والصراع فى القوقاز، والعزلة الدولية المفروضة عليها، كلها أمور تؤدى بالضرورة إلى إعاقة النمو الاقتصادى -فضلاً عن المشكلات الاقتصادية الداخلية- وهى بالتالى تؤثر على فعاليات سياساتها الاقتصادية(١٣). كذلك يتجه معدل النمو الحقيقى للاقتصاد الإيرانى للهبوط(١٤)، حيث انتقل من معدل نمو ٩.٩٪ عام ١٩٩٠م إلى ٢,٣٪ عام ١٩٩٤م، وعاد ليحقق ارتفاعاً نسبياً ٥,١٪ عام ١٩٩٦م، لكن يظل معدل النمو أدنى من مستوى طموح النظام الإيرانى. وتعتبر إيران من الدول ذات المديونية الخارجية الكبيرة، إذ تبلغ ديونها الخارجية ٣٣ مليار دولار، علماً بأن إجمالى الديون الخارجية على إيران عام ١٩٩٠م كانت ٦ مليار دولار، ورغم امتلاكها ثروات هائلة، تواجه إيران ضغوطاً اقتصادية حادة :

- فهى دولة نامية تتعرض لمشكلات دورية طبيعية وفق هذا الاعتبار.

- كما أنها خاضت حرباً طويلة فى ظل أوضاع داخلية وخارجية غير مواتية لنظام ثورى حديث عهد بالحكم.

- وهى تعانى من استمرار محاولات الولايات المتحدة لعزلها دولياً، والإضرار بها اقتصادياً، ولا شك أن تلك المحاولات الأمريكية كان لها درجةً من التأثير على معدلات النمو الاقتصادى الإيرانى.

- عدم ثبات أسعار النفط، واتجاه أسعاره إلى الانخفاض الحاد بشكل دورى، مما يؤدى إلى الإضرار البالغ ببرامج التنمية الاقتصادية الإيرانية.

- فى نفس الوقت، تتطلع إيران إلى القيام بدور متميز إقليمياً وعالمياً، وهذا التطلع السياسى يخلق بدوره أعباءً اقتصادية مرهقة:

١- ارتفاع معدلات الإنفاق العسكرى.

٢- الإنفاق على برامج الانتشار الثقافى والدعاية الخارجية.

٣- فقدان فرص التعاون مع الدول الرافضة للطموح الإيرانى.

ثالثاً :الأوضاع الاجتماعية فى إيران:

يتكون المجتمع الإيرانى من أعراق شتى: فهناك الفرس والآزار واللر والبختيار والبلوج والأكراد والعرب (وهؤلاء يقطنون جزر الخليج وخورستان)، والأرمن (وهم من جنس مختلف ويعيشون فى طهران وأصفهان وأذربيجان)، وهناك الأتراك والتركمان (وهم يقطنون إقليم خراسان)، ثم يهود وآشوريين (يتركز وجود اليهود فى المدن الكبيرة، بينما يقطن الآشوريون فى الشمال الغربى).

و مع التنوع العرقى تتعدد اللغات التى يتحدث بها كل عرق، فتمثل الفارسية ٥٠,٢٪، بينما تمثل الآزارية٢٠,٦٪، والكيلانية ٦,١٪، واللورية والبختيارية ٥,٧٪، والكردية ٥,٦٪، المازندرانية ٤,٩٪ (وهى لغة شديدة القرب من الفارسية) والبلوجية ٢,٣٪، والعربية ٢٪، والتركمانية ١,٧٪، والأرمينية ٠,٦٪، والآشورية ٠,٤٪[١٤].

والملاحظ أن الأقليات عانت الكثير فى ظل حكم الشاه، وأبدت قبولاً كاملاً لفكر الثورة الإسلامية وأهدافها، وقد عبرت الأقليات عن هذا القبول من خلال أشكال المشاركة والدعم الكاملين عند قيام الثورة، وذلك على أمل أن تحصل على حظ أوفر من المساواة وأن تسود العدالة الاجتماعية[١٥].

و الواقع أن عموم الشعب الإيرانى كانت لديه ذات الآمال، إلا أن تلك الجماهير عاشت -عقب الثورة مباشرةً- فى إطار الحرب العراقية - الإيرانية، واضطرت أن تعيش تحت ظروف التعبئة العامة، بعد أن أصدر الخمينى أمراً بتشكيل جيش قوامه عشرين مليون جندى (نصف الشعب الإيرانى فى ذلك الوقت).

و قد وجد النظام الثورى فى فكرة التعبئة العامة أسلوباً مناسباً لمواجهة التحديات المختلفة (داخلياً وخارجياً) والتى استهدفت الثورة الوليدة، حيث يساعد هذا الأسلوب فى حل مشكلات فى قطاعات عديدة، علاوة على كونها وسيلة لتحقيق منجزات عسكرية وسياسية لصالح النظام عاجلاً، ولصالح المجتمع على المدى البعيد.

بعد انتهاء الحرب، اتجه المجتمع الإيرانى إلى إعادة البناء، وخلال ذلك كله، كان النظام الإسلامى فى إيران يقوم بعمليات إصلاح وإعادة صياغة أنماط الحياة سعياً إلى " أسلمة " المجتمع، وكان المجتمع الإيرانى يمر بتحولات جذرية، وهذا فى سياق تخطيط محكم يربط الفلسفة بالواقع والفكر بالسلوك على النحو الآتى:

١- رفع النظام الحاكم فى إيران شعارات مستوحاه من العقيدة إدراكاً منه لما للعقيدة من أثر فى التكوين الوجدانى للشعب الإيرانى، وكانت هذه الشعارات وثيقة الصلة بالهموم الحياتية للمواطن، كما أن الجانب الأكبر من تلك

الشعارات كان في إمكان النظام أن يلبي متطلباته، ومن هذه الشعارات: الحرية - الاستقلال وعدم التبعية - العزة - المساواة والعدالة الاجتماعية "أمة حزب الله"، و"المجتمع الإلهي"، و"مجتمع صدر الإسلام"، و"مجتمع المدينة"، و"الأرض المربية للشهداء"، و"الشعب المتجه إلى الله".

وقد نجح النظام الإيراني في إرساء وتثبيت الكثير من المفاهيم الإسلامية والشيعية، من خلال مظهر القدوة الذي التزم به العلماء -والساسة منهم على وجه الخصوص- حيث استجابوا لدعوة الإمام الخميني بعدم التخلي عن العباءة والعمامة، والحياة في بساطة وسط الجماهير، والاستفادة من الحضور الجماهيري الدائم في الساحة، والاستفادة من المساجد كمنابر أساسية للنظام، من خلال صلاة الجمعة والانتظام في صلاة الجماعة[١٧].

٢- وإذا كان النظام الإيراني قد رفع شعار الوقوف مع المستضعفين في وجه المستكبرين على المستوى الدولي، فمن البديهي أن يرفع هذا الشعار داخل المجتمع، وقد بذل الرئيس رفسنجاني جهداً تنظيرياً كبيراً في محاولة لتقنين هذا الشعار، وله بحث مطوّل حول هذا الموضوع وطرق تطبيقه داخلياً[١٨].

٣- نجح النظام في إيران في استثمار بعض المناسبات الدينية الشيعية الكبرى والاستفادة من هذه المناسبات في تسكين آلام المواطنين في النكبات والكوارث الطبيعية والسياسية والعسكرية، والمساعدة على تحملهم المعاناة في سبيل توفير الاحتياجات الضرورية لمعيشتهم، وصبرهم على الأزمات ومساهمتهم في دعم الحكومة، كما نجح النظام في إنزال الجماهير إلى الساحة في المناسبات السياسية والوطنية واستثمار ذلك في تغيير أو إصلاح بعض أنماط السلوك التي تعودها الشعب الإيراني في ظل النظام الرأسمالي وأسلوب إدارة السافاك لتجمعات المواطنين، إلى الالتزام الوطني بنوع من السلوك الاشتراكي في إطار اشتراكية الإسلام، والمشاركة الشعبية في إدارة الأزمات[١٩].

يمكن القول إذاً أن الجمهورية الإسلامية في إيران، قد شهدت مرحلتين أساسيتين من التطور:

الأولى: مرحلة تأسيس وتثبيت الثورة:

وهذه المرحلة جاءت عقب ثورة "جماهيرية" عارمة وشاملة ضد الأوضاع الداخلية: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهي في نفس الوقت كانت انقلاباً على نمط التفاعلات السياسية الخارجية إقليمياً وعالمياً، وبالتالي، فقد كانت الحسابات السياسية تتعامل إجمالاً مع ظروف غير طبيعية ومفاجئة وغير مستقرة. وهي مرحلة شهدت من العوامل الداخلية (التحديات الاقتصادية والاجتماعية) والخارجية (الموقف الدولي والحرب العراقية) ما جعل النظام يتشبث بشدة بالشعارات والآليات الثورية، ويركز على القراءة الثورية الأيديولوجية للنصوص، حتى يحتفظ بنقاط التماس بينه وبين المواطنين.

الثانية: مرحلة تبلور شكل الدولة وتحديد مسئولياتها:

وهي مرحلة الإصلاح وإعادة التأسيس، أو بعبارة أخرى، مرحلة إعادة قراءة النصوص في سياقات واقع مختلف، بدأت هذه المرحلة في أعقاب انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٨م، وهي تمثل استجابة طبيعية لتغيرات داخلية سلبية خلقتها ظروف الحرب، كما أنها حلقة تطورية تلقائية في عمر الدولة. دفع إليها الحراك الاجتماعي والنظر إلى المستقبل والدروس المستفادة من تجارب النظام خلال الماضي القريب. كما أملتها حتمية ضمان أرض صلبة لمشروع طموح تسعى به إيران للتأهل للعب دور أكثر اتساعاً من مجرد تأمين نظام حاكم في حدوده الوطنية.

على صعيد علاقات إيران الخارجية :

تمتلك إيران مزايا جغرافية واقتصادية وحضارية كبيرة، تمكنها من أن تلعب دوراً هاماً في ظل مختلف أنماط توازنات القوى على المستويين الإقليمي والعالمي. وقد اكتسب هذا الدور أبعاداً أكثر تعقيداً وأعظم أهمية مع ظهور النظام العالمي الجديد في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، وما سبقه من أحداث إقليمية خلال عقد الثمانينيات .

و فيما يتعلق بالسياسة الإيرانية تجاه العالم إجمالاً، يلخصها الكاتب الإيراني محسن شهيدي بقوله :" .. لا ينبغي أن تكون سياستنا سياسة خلق أعداء، ولكن لا ينبغي أيضاً أن نُلبس العدو تاج الصديق، أو أن نعتبره عدواً بلا خطر، والخطر هو أن نستبدل سياسة المواجهة مع العدو بالتفاهم معه .."(كيهان في ... ١٩٩٣/٢/١م) .

الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الحكم الإسلامي في إيران :

ظلت السياسات الأمريكية تجاه إيران، سواءً كانت سياسات الاحتواء المزدوج أم قانون داماتو، أبعد ما تكون عن الغايات الكامنة وراءها، فإجراءات المقاطعة التي فرضتها الولايات المتحدة بنفسها، لم يطبقها أي بلد آخر، وبقيت اليابان المستورد الرئيسي للنفط الإيراني، كما أن الصين ظلت زمناً طويلاً الشريك الرئيسي لإيران في منطقة جنوب شرق آسيا .روسيا ورغم الضغوط الأمريكية عليها، رفضت التراجع عن بيع إيران مفاعلات نووية، ثم إن دول الاتحاد الأوربي التي ترغب في الاحتفاظ بالأسواق الإيرانية الهامة، لا ترغب في تغيير سياساتها تجاه إيران (حتى في ظل أزمة محاكمة برلين)، وهكذا فشلت الولايات المتحدة في الحصول على دعم شركائها التقليديين، حتى بعد صدور قانون داماتو الذي يهدد بعقوبات تجارية لمن يخالف الإرادة الأمريكية، ولم تكن النتيجة الفعلية لإجراءات الحصار تلك سوى حرمان الصناعات الأمريكية من الأسواق الإيرانية المهمة .[٣٠]

التساؤل الأمريكي في النهاية : ما هي الخطوة القادمة تجاه إيران ؟ .

تتمتع إيران بأهمية جيوبوليتيكية أكبر من تلك التي تتمتع بها أية دولة في الشرق الأوسط، و التهديد الذي تشكله أكثر تعقيداً .وبفضل الوجود العسكري الراهن في الخليج، لا تشكل إيران حالياً تهديداً بهجوم عسكري، إلا أن سياساتها على المدى الطويل يمكن أن تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة .وفي ضوء هذا التقييم – الأمريكي– هناك عدة جوانب في السلوك الإيراني ينبغي ألا يُغفل عنها: القدرات العسكرية المتطورة – معارضة عملية السلام – دعم الإرهاب – السعي لامتلاك الأسلحة النووية. وكلها تؤدي مباشرة إلى تهديد المصالح الأمريكية في أكثر من منطقة [٣١].

و لكن على أي حال يُمكن التعامل مع إيران بوسائل سياسية محددة، وسائل أقل تكلفة وأكثر جدوى، وليس بالأساليب الحالية، الفجة والتي تؤدي إلى نتائج عكسية. مجمل الأوساط الرسمية الأمريكية يرون ذلك الآن، ومنهم روبرت بيليترو وكيل وزارة الخارجية السابق، والذي ظل طويلاً يؤيد تغيير نمط الموقف الأمريكي الحاد والمباشر إلى نمط أخر يحقق الأهداف الأمريكية من خلال التعاون مع حكومة رفسنجاني "المعتدلة"[٣٢].

وظل الاتجاه الغالب في أوساط المراقبين والمحللين السياسيين لديه قناعة كاملة بفشل سياسة الاحتواء المزدوج، تجاه إيران، وفشل أسلوب المواجهة المباشرة والتصعيد من خلال قانون داماتو، وضرورة إيجاد وسائل أخرى سياسية " أقل تكلفة وأكثر جدوى " .ويدعو إلى ضرورة التعاون مع حكومة رفسنجاني والعمل على إنجاح برامجها الاقتصادية "الليبرالية" بدلاً من تراجع المعتدلين

لصالح المتشددين من المحافظين، وعلى رأسهم ناطق نوري[٣٣].

و يعبر عن هذا الاتجاه،ريتشارد ميرفي وزير الدفاع الأمريكي السابق، الذي يرى أن هناك أسباب جوهرية تدفع واشنطون للإنحاح في طلب الحوار مع طهران، رغم وجود عوائق، ويلخص ما آلت إليه الرؤية الأمريكية تجاه إيران فيقول :" .. لقد بقينا دائماً،و أحياناً بشكل عنيف، على خلاف مع النظام الإيراني منذ عام ١٩٧٩م، وبدأ رفضنا لرجال الدين الثوريين في طهران مع أزمة رهائن السفارة في نفس ذلك العام، وأقنعت حلقة إيران ـ كونترا ١٩٨٦م معظم صانعي السياسات الأمريكية بأن التعامل مع إيران يعني حتماً الإحباط لأمريكا .. ولازلنا نواجه مشكلات حقيقية مع النظام الإيراني جراء مساندته للإرهاب الدولي، وطموحاته لامتلاك أسلحة الدمار الشامل (النووية)، ومعارضته لعملية السلام في الشرق الأوسط."[٣٤].

ريتشارد ميرفي أيضاً يلقي الضوء على حالة التفاؤل الأمريكي هذه، مؤكداً أهمية استعادة العلاقات مع إيران، لكنه ينبه إلى أن الرئيس كلينتون سيواجه قيوداً كثيرة عندما يقدم على اتخاذ إجراءات عملية في هذا الصدد:

" .. إن مرونة الرئيس كلينتون مقيدة ببرلمان وتشريعات تعاقب إيران على اعتبار أنها دولة تساند الإرهاب، كما يجب عليه أيضاً تهدئة مخاوف إسرائيل وبعض حلفائنا العرب .." .وأن سعي الولايات المتحدة لاستعادة العلاقات مع إيران أمراً لن يُسعد إسرائيل أو بعض حلفاء أمريكا من العرب، ورغم ذلك فإن استعادة هذه العلاقات ضرورة تفرضها أسباب جوهرية في المصالح الأمريكية ."[٣٥].

الرأي العام والإعلام الأمريكي يُبديان ردود فعل تعبر عن مواقف شديدة العداء لإيران، فالنظام الإيراني ظل لفترة طويلة يُقدم للرأي العام على أنه المصدر الرئيسي لعمليات التخريب وهز الاستقرار في العالم، والشرق الأوسط وإسرائيل على وجه الخصوص .وفق هذه الصياغة الإعلامية للرأي العام كانت تمثل ضغطاً على الكونجرس، بل إن هذا الاعتبار كان وراء سعي كلينتون للحصول على إدانة لإيران بالاسم خلال مؤتمر القمة الذي عُقد في شرم الشيخ عام ١٩٩٦م، ومرة أخرى خلال مؤتمر ليون بفرنسا في نفس العام، إلا أنه فشل في المرتين .[٣٦]

ومع ذلك، فإن الأسلوب الأمريكي في التعامل مع إيران، يلقى انتقاداً شديداً من جانب المؤسسات الاقتصادية الأمريكية، التي تعتبر الأكثر تضرراً، وهذه المؤسسات لديها من النفوذ القوى ما يفوق وزن إدارة كلينتون ذاتها، ومن ناحية أخرى، فإن الرئيس كلينتون الآن في فترة رئاسته الثانية، والأخيرة، ولذا فهو أكثر تقبلاً للاقتراحات الرامية إلى إعادة الروابط مع بلدٍ لم يعد للولايات المتحدة معه أية علاقةٍ من أي نوع [٣٧].

الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الإيرانية:

إن الرفض الإيراني لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة في النظام العالمي، وفي ظل العلاقات السلبية بين الولايات المتحدة والثورة الإسلامية، عقب انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٢م، هو بمثابة مبدأ أصيل ودائم في الإستراتيجية الإيرانية، يدعمه موقف راسخ تتبناه الثورة الإسلامية تجاه الولايات المتحدة منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩م، ويعبر عن نزعة كراهية دفينة لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، قبل الثورة وبعدها، وقد تابع النظام الإيراني هذه الإستراتيجية، حتى بعد رحيل الخميني .

١ ـ يعبر الرئيس هاشمي رفسنجاني عن موقف إيران الثابت من الولايات المتحدة بقوله :" .. من المؤكد أننا نعارض في ثورتنا الإسلامية قلباً وقالباً الاستكبار، بمعنى العدوان والاحتكار والتهديد بالقوة، وسوف نناضل ضد هذه

السياسات الاستكبارية، ومن ثم، فإننا في تضادٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الاستكبارية، وسوف نستمر في هذا الموقف .." (جمهوري إسلامي ١٩٩٢/١١/٣م.)[٢٨].

٢ ـ الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج ترفضه إيران بشكلٍ قاطع، خاصة بعد زوال التهديد السوفييتي، وترى أنه لا مبرر لمثل تلك الحشود سوى السيطرة وفرض النفوذ على دول المنطقة.

٣ ـ ويمثل موقف إيران من إسرائيل علامةً أخرى على طريق الخلاف الأمريكي ـ الإيراني، إيران لا تعترف بدولة إسرائيل، وتعتبرها " سرطان صهيوني غُرس في الأراضي المقدسة "، وفي حين تدعم إيران الجماعات الإسلامية في فلسطين ولبنان، وتعتبرها جماعات مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، فإنها تتهم الولايات المتحدة برعاية إسرائيل دولة الإرهاب الرسمي.

٤ ـ نظام رفسنجاني أعلن مراراً أن موقف إيران من الولايات المتحدة لا يشمل سوى السياسات الرسمية للإدارة الأمريكية، وكانت الحاجة الشديدة تدفع النظام الإيراني للتغاضي عن تسلل بعض نفوذ رؤوس أموال الشركات الاستثمارية الأمريكية، أوائل التسعينيات، رغم الضغوط الداخلية الرافضة لهذا الوضع.

فعند افتتاح شركة كوكاكولا فرعاً لها في طهران، مايو ١٩٩٤م، كان الصحفيون الأمريكيون ضمن الوفود الصحفية المدعوة في هذه المناسبة، مما أثار الكثير من الاحتجاجات الرسمية والشعبية في إيران، وقد فسر رفسنجاني هذا الموقف بقوله: ".. إنني لا أرى في دعوة وزارة الإرشاد للصحفيين الأمريكيين أمراً سلبياً، بل هو إيجابي، فإن صحافة العالم لديها إمكانات وهم يستطيعون أن يخاطبوا الناس على نطاق واسع، ومن المعروف أن الصحافة الأمريكية تهاجم إيران كثيراً، ولكن دعوة مثل هؤلاء الصحفيين سوف ترد على هذا الهجوم، فليس كل صاحب قلم في الولايات المتحدة هو من عملاء الاستكبار ... أما من ناحية التجارة مع الولايات المتحدة، فنحن لم نتخذ حتى الآن أي قرار بقطع التجارة معها، ولا نرى أن مثل هذه المقاطعة عملٌ صحيح، ويجب ان نعلم أن معظم تجهيزاتنا العسكرية كانت أمريكية، وأن كثيراً من المصانع والماكينات غالية الثمن هي أمريكية الصنع، ونحن في حاجةٍ إلى قطع غيار لها، فهل نهمل هذه الاستثمارات الكبيرة ؟.."[٢٩].

و من هنا يتضح أن إيران في ظل حكومة رفسنجاني، ظلت متمسكة بموقفها الرسمي المعادي للولايات المتحدة، فيما يتعلق بسياساتها "الاستكبارية" ومساندتها لإسرائيل، دون أن ينسحب هذا الموقف على المجالات الأمريكية غير الرسمية كالإعلام أو قطاعات الصناعة والاستثمار.

و مما سبق يتضح أيضاً أن الموقف الأمريكي كان قد بدأ بالفعل عملية مراجعة جذرية لإستراتيجية التعامل مع إيران، ولكن لم تقم بعد دعوى إجراء حوار أو إعادة العلاقات مع إيران.

إلا أن الموقف الدولي -خاصة القوى الكبرى- بدأ بالفعل في الانفصال عن الاتجاه الأمريكي الساعي إلى عزل النظام الإيراني وخنقه داخل حدوده، أهم مظاهر هذا الإنفصال، كما سبق ذكره، تمثل في التعاون الاقتصادي من جانب الاتحاد الأوروبي واليابان، والتعاون التكنولوجي والعسكري من جانب روسيا والصين والهند.

التفاعلات الإيرانية ـ الإقليمية :

الملاحظ للسياسة الخارجية الإيرانية، على المستوى الإقليمي، يجد أنها تتجه نحو التفاعل الديناميكي المرن تجاه ثلاث دوائر أساسية، كلٌ منها يعبر بطبيعته عن إطار متميز باتفاق ظروفه السياسية والاقتصادية، رغم تعدد وحداته السياسية، وبحكم الجغرافيا والبشر والتاريخ، ترتبط إيران بما يدور في وحول هذه الدوائر تأثيراً وتأثراً، وهذه الدوائر هي:

أولاً: منطقة الخليج والعراق:

النظام الإيراني يجد نفسه شديد الارتباط بهذا النطاق الإقليمي بسبب العديد من العوامل الدينية والجيوبوليتيكية والاقتصادية، ولأن منطقة الخليج تمثل أهميةً تتجاوز مصالح وحداتها السياسية إلى اهتمامات أطراف دولية خارجية، فإن السياسة الإيرانية تجاه المنطقة لابد وأن تتناقض بدرجاتٍ متفاوتة مع سياسات مثل تلك الدول، وبالتالي تنعكس في منطقة الخليج تناقضاتٍ يمتد أساسها إلى أبعد من مجرد المصالح التي تظهر على السطح.

يمكن القول إجمالاً أن العلاقات الإيرانية ـ العربية كانت تعاونية ومستقرة نسبياً في ظل إيران الشاهنشاهية، فالخلافات الحدودية بين إيران والعراق تم تسويتها ودياً في مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٥م، كما أن دور الشرطي الذي مارسته إيران في الخليج ـ بالوكالة عن الغرب ـ لا يبدو أنه كان يثير كثيراً من الاعتراض العربي، على الأقل لم يصل الأمر إلى قيام حرب او حتى قطع العلاقات السياسية.

والعلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية المتوافقة، لم تعكر صفو العلاقات العربية ـ الإيرانية، قبل أو بعد السلام المصري ـ الإسرائيلي. وسواءً عُزيت الأسباب إلى ظروف الحرب الباردة وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالطرفين، أو إلى غياب عامل القدرة على التأثير الثقافي من إيران على المجتمعات العربية، فإن الحاصل هو عدم وجود بؤر توتر عربية – إيرانية حتى أوائل عام ١٩٧٩م.

في فبراير ١٩٧٩م أعلن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ولم ينصرم نفس العام حتى أعلنت العراق الحرب على إيران، بعد أن أعلن صدام حسين رفضه للاتفاق الذي وقعه بنفسه مع إيران في الجزائر، وطوال الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠م – ١٩٨٨م، قامت الدول العربية (ماعدا سوريا وليبيا)، وعلى وجه الخصوص دول الخليج، بتقديم الدعم المادي والمعنوي للعراق (في الحرب العربية – الفارسية التي يخوضها العراق دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي!).

انتهت الحرب العراقية – الإيرانية لتبدأ حرب أخرى أطرافها عربية، وقادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً أعاد حكومة الصباح إلى مقاعد السلطة في الكويت، وقضى على العراق كقوة كبرى في الميزان العربي، ومع أن إيران لم تشارك في هذا التحالف لكنها جنت تلقائياً ثمار التهور والتدهور العراقي.

ورغم تعدد الأبعاد المكونة لتفاعلات الإيرانية ـ العربية في الخليج) مذهبية واقتصادية وجغرافية) إلا أنها تشكل في مجملها ما يسمى بإشكالية ترتيبات الأمن في الخليج.

من هنا يمكن القول أن الخلاف العربي ـ الإيراني حول الأمن في الخليج لا يُعبر عن تناقض أصيل في مصالح الطرفين بشكل مباشر، بقدر ما يجسد شكلاً من أشكال السياسات التي تتباين دوافعها من حين لآخر، دون أن يتوافر لها عنصر الاستقرار أو المضمون الثابت.

وقبيل نجاح خاتمي في الانتخابات كانت العلاقات العربية ـ الإيرانية تتأرجح بين القبول والرفض المتبادلين، في ضوء ما تصل إليه درجات التعاون أو الصراع عبر نقاط تقاطع سياسات الطرفين في منطقة الخليج، وعملية السلام، وقضية التسلح، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانياً: منطقة وسط آسيا الإسلامية، وبحر قزوين:

هناك ارتباط تاريخي وثيق بين إيران وشعوب هذه المنطقة، والتاريخ الحديث شهد محاولات مستمرة لفك ذلك الارتباط، وإذا كانت تلك الجهود قد فشلت في تفتيت الأواصر القوية لهذا الارتباط، إلا أنها نجحت في تشويه الكيان البشري الإسلامي المنتشر خلال الهضبة الإيرانية، وبمجرد انحسار السياج الحديدي السوفيتي، انفجرت الصراعات في آسيا الوسطى والقوقاز. هذه المنطقة، بما

تحوى من ثروات هائلة، وبما تحوى من عوامل التناقض والصراع، تمثل واحدةً من أكثر المناطق تعقيداً فى العالم .

السياسة الإيرانية تجاه منطقة وسط آسيا والقوقاز تتسم بالتركيب والتعقيد الشديدين، حيث تتعدد دوافع الحركة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بحيث يبدو أحياناً أن الأوضاع الداخلية فى هذه المنطقة تؤثر مباشرةً على مستقبل إيران كدولة مستقرة .فى الوقت الذى تتعدد فيه نقاط التماس مع سياسات قوىً أخرى لها مصالحها ودوافعها فى نفس المنطقة[٣٠]:

فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتى المفاجئ إلى ارتباك السياسة الإيرانية تجاه الموقف من الدول المستقلة، وترددت بين إغراء مد النفوذ فى منطقة فراغ سياسى متاح، وما فى ذلك من مصالح حيوية لإيران .وبين خبرة إيران السابقة فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى الذى لم يكن الشكل النهائى له قد تبلور بعد.[٣١]

و لكن سرعان ما حُسم الأمر لصالح نشاط إيرانى يهدف إلى تأكيد واستغلال النفوذ فى المنطقة، وسعياً إلى تحجيم الدور التركى – الأمريكى الذى يخطط للسيطرة على مقدرات آسيا الوسطى والقوقاز، شجع على ذلك انسجام الأهداف الإيرانية مع التوجه الروسى نحو منع تصاعد نفوذ أمريكى فى المنطقة .

إن السياسة الإيرانية تجاه دول وسط آسيا والقوقاز يحكمها العديد من مدركات الفرص والقيود، الناجمة عن عوامل داخلية بالأساس، وعوامل أخرى خارجية تتعلق بالموارد الاقتصادية الهامة فى المنطقة، وبالتالى فإن إيران لا تتعامل مع مجرد الإرادة الذاتية لنظم الحكم فى تلك البلاد، وإنما تواجه قوىً خارجية تراهن على هذه الثروات.

ومنذ البداية، حينما نالت تلك الدول استقلالها عن الاتحاد السوفيتى المنهار، سارعت العديد من تلك القوى إلى مد جسور العلاقات مع الدول المستقلة، وقدمت لها العون والخبرة، وسعت إلى حجز مجالات نفوذ، من هذه القوى الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل.

الأمر الذى ضغط على القيادة الإيرانية كى تعجل بالتدخل بقوة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية فى محاولة لاستغلال نفوذ لها قائم فى إحدى تلك الدول أو سعياً لخلق نفوذ محتمل فى دولة أخرى وكانت السياسة الخارجية الإيرانية فى تعاملها مع دول وسط آسيا الإسلامية، ودول القوقاز، تدفعها ثلاثة اعتبارات: أمنية واقتصادية وعقدية .

و يمكن القول إجمالاً: أن إيران تطلعت إلى منطقة وسط آسيا والقوقاز باعتبارها مجال طبيعى وحيوى للحركة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، مُدركةً أن تحركاتها مدفوعةً بحتميات جيوبوليتيكيةٍ لا تحتمل التسويف والتهاون. فسارعت إلى طرح الصلات التاريخية، بأبعادها العرقية واللغوية والمذهبية، دون أن تعتمد كلياً على هذه الدغدغة العاطفية .وإنما فى إطار الوعى الكامل بالمتطلبات الملحة لحاضر هذه الشعوب، وحاجاتها العاجلة وآمالها المستقبلية سياسياً واقتصادياً .

فقد أكدت إيران أن لديها مقومات التعامل مع هذه الجمهوريات أكثر من غيرها، سواءً كانت المقومات الاقتصادية :من إمكانات وخبرة فى مجالات البترول والغاز والكهرباء والتعدين والإنتاج الحيوانى، والصناعات الأساسية التى تلزم لتحسين البنية الاقتصادية لهذه الدول .أو المقومات الطبيعية المتمثلة فى مناسبة الموقع الجغرافى الإيرانى لتنفيذ مشروعات نقل الغاز إلى المنافذ البحرية .أو المقومات السياسية المتمثلة فى الاستقرار السياسى والاجتماعى واستقلالية القرار وعدم التبعية لأى نظام سياسى خارجى، وقوة الموقف الإيرانى من التحولات الدولية والإقليمية، بما يجعل إيران مؤهلةً للقيام بدور حلقة

الوصل بين منطقتى (آسيا الوسطى) و(الخليج والشرق الأوسط) .

كما أن إيران تتمتع بإمكانيات المشاركة فى جميع الترتيبات الأمنية والاقتصادية والسياسية فى المنطقة، مع وجودها الفعال فى المنظمات الإقليمية للتعاون السياسى والاقتصادى .

وفى سياق المساعى الإيرانية لتنفيذ طموحاتها تلك، سعت إيران إلى خلق تكتل يمثل قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة، فقد دعت طهران فى المؤتمر الذى عُقد فى إيران، فبراير ١٩٩٢م إلى انضمام جمهوريات آسيا الوسطى إلى منظمة التعاون الاقتصادى الإقليمى (آكو)، وقد نجحت هذه المنظمة فى التوصل إلى العديد من الاتفاقات لتدعيم الاتصالات بين أعضائها. منها إنشاء شبكات المواصلات والمعابر البرية، وخطوط السكك الحديدية والخطوط السلكية واللاسلكية، واتفاقات التبادل التجارى والثقافى والفنى، وكذلك المساعدات والتسهيلات الاقتصادية والثقافية الأخرى.[٣١]

و رغم وجود معوقات على طريق التعاون الإيرانى مع دول المنطقة، خاصةً عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى داخل هذه البلاد، والاشتباكات والخلافات الحدودية والقومية، والحركات الانفصالية، والخلافات بين الجماعات الإسلامية والسلطات الحاكمة هناك .فضلاً عن عدم وضوح ضمانات الاستقرار بالنسبة للاستثمارات الخارجية أو التسهيلات الإدارية أو المؤسسات الفنية .إلا أن إيران لم تعبأ بهذه المعوقات، ومضت فى سياساتها الهادفة إلى بسط نفوذها على المنطقة بكل الوسائل السياسية الممكنة .

وقد حققت إيران بعض النجاحات فى جهودها الرامية إلى استغلال نفوذها فى حل العديد من المشكلات السياسية داخل أو بين تلك الدول، أهمها إنهاء الخلافات القائمة بين الجماعات الإسلامية والسلطة الرسمية فى طاجيكستان .كما أنها حققت العديد من الأهداف الثقافية المبتغاة فى المجتمعات الإسلامية لبعض دول وسط آسيا الإسلامية [٣٢] .

ثالثاً :الجوار الشرقى فى السياسات الإيرانية (أفغانستان وباكستان والهند)

وهى منطقةٌ عامرةٌ بالمشكلات المزمنة، الصراع الدائم فى أفغانستان، وقضية إقليم كشمير المتنازع عليه بين باكستان والهند .وهى مشكلاتٌ تفرض على إيران العديد من التحديات الجسيمة، وتضع صانع القرار الإيرانى بين بدائل صعبة .

الصراع فى أفغانستان :

إن الصراع القائم بين الجماعات الإسلامية المسلحة فى أفغانستان، لا يعبر عن التناقضات العرقية والدينية والأيديولوجية بين أطرافها، بقدر ما يُمثله من انعكاس كامل لخريطة تناقضات مصالح وتوجهات لقوى دولية فى خارج حدود الدولة .

ويمكن -مبدئياً- تصور محورين يُغذيان الصراعات المزمنة بين الفصائل المتناحرة فى أفغانستان. :[٣٣] المحور الأول يشمل الولايات المتحدة وباكستان وبدرجةٍ أقل السعودية .المحور الثانى يشمل روسيا وإيران -وبدرجة أقل- الهند .واتسم الصراع القائم فى أفغانستان باختلاف نمط تفاعلاته عبر مرحلتين :

المرحلة الأولى: المحور الأول:

- الولايات المتحدة الأمريكية:

تمثلت المصالح الأمريكية فى أفغانستان فى تحقيق عدة أهداف رئيسية:

(أ) احتواء المنابع الأساسية لـ (الإرهاب الدولى)، والتخلص من جماعات المجاهدين الأفغان.

(ب) القضاء على تجارة المخدرات فى هذه المنطقة.

(ج) تطويق إيران سياسياً فى إطار المساعى الأمريكية لعزل النظام الإيرانى.

(د) عزل روسيا ومنعها من ممارسة أى دور إقليمى فى المنطقة .

باكستان:

سعت باكستان إلى التخلص من أعباء اللاجئين الأفغان، الذين نزحوا إليها خلال حرب المواجهة ضد غزو الاتحاد السوفيتى، وإعادة تعريف دورها فى المنظور الأمريكى .ومن هنا جاء التوافق الباكستانى – الأمريكى.

(المحور الثانى) :

– روسيا : تمثل الهدف الرئيسى لروسيا فى أن تقوم بدور موجه للأحداث فى أفغانستان، بالشكل الذى يُمكن روسيا من منع انتقال آثار ما يحدث فى جنوبها إلى المسلمين الروس، وقطع الطريق على احتمالات وصول الصراع الأفغانى إلى الجماعات الإسلامية فى الجمهوريات الإسلامية المستقلة .

– إيران : سعت إيران إلى القيام بدور من خلال حزب الوحدة الشيعى، والهدف الأبعد، استغلال الورقة الأفغانية لتدعيم نفوذها فى وسط آسيا والقوقاز، خصوصاً فى الجمهوريات التى تشاركها العرق والمذهب، مثل طاجيكستان وأذربيجان .ومن أجل مواجهة الأهداف الأمريكية التى تسعى إلى حصار إيران .وأخيراً . منافسة الدور الإقليمى الذى تتطلع إليه باكستان (حليف الولايات المتحدة فى المنطقة) .

– الهند : أما الهند فقد انضمت إلى هذا المحور لاعتبارات التنافس التقليدى مع باكستان حول قضية إقليم كشمير، دون أن يكون لها أية مصالح اقتصادية أو سياسية فى الصراع الأفغانى .

المرحلة الثانية :

(المحور الأول) : تناقضت مصالح أطراف هذا المحور خلال المرحلة الثانية، حيث بدا أن هناك مصالح جديدة أو مرحلة جديدة من المصالح :

فى واشنطون، سعت الشركات الأمريكية النفطية إلى توقيع اتفاقيات تطوير حقول النفط فى الجمهوريات الإسلامية المستقلة، وكان التفكير فى أن ينقل الغاز والنفط عبر الأراضى الروسية، إلا أن الحكومة الأمريكية كانت تخشى أن يضع ذلك مستقبل بترول المنطقة فى يد روسيا، وتفضل معاونة باكستان فى تنفيذ برامجها لهذا الغرض، حتى لا تتحول الفائدة إلى إيران، فقامت شركة "يونوكال" الأمريكية بتوقيع عقد مع حكومة تركمانستان لتنفيذ مشروع نقل الغاز التركمانى إلى باكستان ـ عبر ـ الأراضى الأفغانية، ومن ثم كان تحقيق الاستقرار المحكوم فى أفغانستان هدف الطرفين .

فى باكستان، أدى سقوط الاتحاد السوفيتى إلى إغراء حكومة إسلام آباد بمحاولة تشكيل وضع جديد تُصبح بمقتضاه القوة الاقتصادية الأكبر فى منطقة جنوب غرب آسيا، وبدأت فى عقد العديد من الاتفاقيات التى تمهد بها للوصول إلى أسواق آسيا الوسطى وثرواتها، وقد وقعت اتفاقاً مع تركمانستان بقيمة إجمالية بلغت ثلاثة مليارات دولار، إلا أن الشرط الوحيد لإتمام الاتفاق كان ضرورة أن توجد فى أفغانستان حكومة مركزية مستقرة"[٣].

المحور الثانى: سعت إيران إلى تعزيز روابطها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، ولذلك قامت بإتمام صفقتى نفط منفصلتين، أحدهما مع قازاخستان والثانية مع أذربيجان، كما قامت بمد خط حديدى يربط إيران بتركمانستان، وتقرر نقل الغاز التركمانى من بحر قزوين إلى تركيا عبر الأراضى الإيرانية .ومن ثم فإن مصلحة إيران ظلت دائماً فى ألا يتمكن كل من الولايات المتحدة وباكستان من إيجاد حكومة أفغانية مستقرة تابعة لهما.

أما روسيا الاتحادية، فتخشى أن يؤدى فتح منافذ بحرية للدول المستقلة، من خلال أى طرف، إلى فك الارتباط السابق بين الجمهوريات الإسلامية المستقلة وروسيا

، دولة المركز البديلة. ولذلك فإنها ترفض أى مصالحة لا تراعى هذه المخاوف.

وهكذا تحتم على إيران ضرورة التدخل فى الصراع القائم فى أفغانستان، وحُكم تدخلها اعتبارات أكبر من مجرد تحقيق الاستقرار وحل مشكلة اللاجئين الأفغان إليها، وذلك فى ضوء الارتباط القائم بين شكل السلطة التى سيستقر لها الأمر وبين تلك المحاور ومستقبل البترول ومصادر الطاقة فى وسط آسيا الإسلامية وبحر قزوين.

وقد قامت إيران بدعم الميليشيات الشيعية الموالية لها ضد الفصائل الأخرى التى تدعمها باكستان، وفى مرحلة أخرى، حاولت إيران أن تقيم مصالحة تحقق التوازن بين الأطراف، وذلك من خلال رعايتها لمؤتمرات صلح عقدت فى طهران تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أن الأطراف التى تدعمها الولايات المتحدة وباكستان كانت تعمل دائماً على إفشال تلك المؤتمرات، إما بالإصرار على السيادة الكاملة وحرمان الفصائل الأخرى من المشاركة فى السلطة، وإما برفض حضور تلك المؤتمرات.

و تأتى حركة طالبان على رأس الأطراف التى عملت على استمرار حالة عدم الاستقرار فى أفغانستان منذ عام ١٩٩٤م، حتى فجرت أزمة حادة مع إيران مباشرة فى عام ١٩٩٨م، وهو ما سيرد تفصيله لاحقاً.

إيران خلال عام من حكم الرئيس محمد على خاتمى.

فى إطار هذه البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، تولى الرئيس المنتخب محمد على خاتمى مهام منصبه كرئيس للحكومة فى إيران فى أغسطس ١٩٩٧م، وكان عليه أن يقود البلاد فى سياق أجواء وأوضاع غير مستقرة ومتبدلة سواءً على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى.

على المستوى المحلى: وجد خاتمى نفسه مضطراً إلى خوض معاركٍ سياسيةٍ مع المحافظين، إذ لم يكن المحافظون على استعداد لتقبل السياسات التى أعلنها خاتمى دونما اعتراض، خاصة ما يتعلق منها بالانفتاح الكامل وإطلاق الحريات، وهم يرون فى هذه السياسات تهديداً للأمن القومى ومستقبل الدولة الإسلامية فى إيران، ووصفوا خاتمى من هذه الزاوية بأنه سيكون "جورباتشوف إيران"، أى أن سياساته ستقود إلى تفكيك الدولة الإسلامية.

كذلك فإن السياسات الانفتاحية للرئيس خاتمى تتطلب أولاً تعديل الدستور وتقليص سلطات مرشد الثورة والترويج لتنظيرات فقهية أكثر مرونة من تلك الأفكار الحاكمة للنظام فى إيران، خاصة ما يتعلق منها بالحريات العامة وتوسيع نطاق الحقوق، وهو ما يعطيه خاتمى أولوية سابقة على التزامات الفرد وواجباته، و هو أيضاً ما يضع خاتمى على الطرف المناقض لجبهة المحافظين، والنتيجة كانت مسلسل من المناورات السياسية بين الجانبين حول قضايا كانت تتجدد دورياً كما سيرد ذكره لاحقاً.

على المستوى الإقليمى: بدأت فترة حكم خاتمى بسلسلة من الأحداث الإقليمية المتشابكة، بعضها تعلق باختبار حاسم لمصداقية التوجه الانفتاحى الجديد لإيران (أزمة العراق ثم أزمة طالبان) وبعضها تعلق بالدور الإيرانى فى العالم الإسلامى (قمة المؤتمر الإسلامى والضغوط العسكرية من المعارضة فى جنوب السودان والتهديد العسكرى التركى – الإسرائيلى لسوريا)، وبعضها يتعلق بالتهديد المباشر للأمن القومى الإيرانى (التهديدات الإسرائيلية وتحالف أمريكا -باكستان- طالبان)، فضلاً عن مشكلات أمن الخليج وقضايا إعادة العلاقات مع دول المنطقة.

على المستوى الدولى: كانت العلاقات الإيرانية - الأمريكية التى بادرت الولايات المتحدة إلى الدعوة إليها، والتى مثلت اختباراً مزدوجاً للنظام الإيرانى، حيث كان عليه إثبات تماسكه أمام محاولات أمريكا استثمار أجواء الخلاف الذى بدا بين الإصلاحيين والمحافظين، كما كان

عليه إثبات التزامه المبدئي من قضايا مثل القدس والصراع العربي الإسرائيلي في سوريا ولبنان، وهي القضايا التي سعت الولايات المتحدة لجعلها محلاً للمساومة

وكان على حكومة خاتمي مواجهة الضغوط الأمريكية الهادفة إلى إحكام دائرة الخنق الإستراتيجي لإيران من خلال ضغوطها -بالتنسيق مع إسرائيل- على الصين وروسيا والهند واليابان من أجل حرمان إيران من البدائل التكنولوجية، خاصة في المجالات العسكرية والتعدينية.

في نفس الوقت، كانت هناك عوامل أخرى غير مباشرة تمثل عناصر ضغط على حكومة خاتمي. منها: انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة بلغ ستة مليارات من الدولارات، وهو ما دفع الحكومة إلى الاقتراض لمواجهته.

أولاً: الأوضاع الداخلية في إيران:

ولاية الفقيه: المحور الرئيسي للخلاف

وفقاً للدستور الإيراني، ومن واقع الممارسة الفعلية، يتمتع الولي الفقيه بمكانة تجعله فوق السلطات، وهو الحكم بينها عند الاختلاف، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة المختص بإعلان الحرب، وهو إمام الجمعة في كل البلاد، لا يؤم الناس أحداً إلا بإذنه، ومكانته أسمى من رؤساء الدول، فلا يستقبل أحداً منهم إلا على سبيل التكريم.

عندما كان يلي هذه السلطات المطلقة شخصية كارزمية مثل الإمام الراحل آية الله الخميني، الذي ارتبطت شخصيته بقيادة الثورة، ثم اعتبر رمزاً تاريخياً لها، فلم تكن هناك مشكلة، فهو بتاريخه وفكره، جسد نموذجاً للمرشد الأعلى كما يرسمه الدستور، كما أنه ولي هذه القيادة على هذا النحو في ظروف تطلبت مركزيه شديدة في القيادة لمواجهة أعباء تثبيت الثورة والحرب العراقية الإيرانية، في ظل أوضاع داخلية قلقة (قوى سياسية مضادة)، ووضع إقليمي غلب عليه التوجس، فشن حرباً استهدف الثورة طوال ثمانية أعوام، وفي ظل وضع دولي غير مواتي حرّك كل عناصر الذاكرة السلبية تجاه الإسلام والمسلمين من جهة الغرب.

أما بعد وفاة الخميني، فإن أهلية الإمام على أكبر خامنئي قد طاولها الشك. أولاً من جراء تشكيك منتظري في كفاءته وأحقيته من الناحية الفقهية والشخصية، وثانياً من جراء دعاوى الإصلاح السياسي التي تسعى إلى تقليص سلطات المنصب عموماً، وهذه الدعاوى تمثل الخطر الحقيقي بالنسبة للمحافظين. فآية الله منتظري والذي يعد صاحب أهم الدراسات التي نظرت لمبدأ ولاية الفقيه، يرى أن خامنئي يفتقد شرعية الإمامة، من حيث أنه ليس الأعلم من بين علماء عصره -طبقاً لشروط الولاية- فلا يصح أن يلي التلميذ أستاذه، وإذا كانت التوازنات السياسية قد عاقبت منتظري بوضعه تحت الإقامة الجبرية، فإن رأيه يظل نفس الرأي لدى العديد من العلماء[٣١]. كما أن خامنئي يشعر بأن مركزه قد اهتز جراء ما أثير حول شرعيته من شبهات.

وعلى صعيد دعاوى الإصلاح السياسي نجد أن أفكار الرئيس خاتمي، وأعضاء حكومته، ودعاوى الإصلاح السياسي عموماً، تستهدف تقليص سلطات القائد الأعلى دستورياً في إطار إعادة ترتيب النظام السياسي بما يحقق للمجتمع درجة أعلى من السيطرة والرقابة من خلال مؤسساته الاجتماعية، وصولاً إلى موازنة المجتمع في مواجهة سلطات الدولة، وللرئيس خاتمي العديد من الدراسات التنظيرية، الفقهية والسياسية والاجتماعية، حول هذه المسائل، وقد هاجم خاتمي المحافظين واتهمهم بالجمود، فخلال انعقاد المؤتمر العالمي الثاني " للإمام الخميني وإحياء الفكر الديني " بطهران في يونية ١٩٩٨م، قال خاتمي: "إن هناك من يسعى ليرى ذاته في مرآة الإمام الخميني، لا أن يقيس ذاته في مرآة فكر الإمام" وقال: "إن بعضهم يُحمّل المجتمع أفكاره على أنها أفكار

الإمام الخميني وهو الذي ظلمَ كثيراً من هذه الناحية" [٣٧]، وهو يُشير بذلك إلى أن المحافظين يتمسكون بحرفية النصوص دون أن يستشرفوا روح النص ومراعاة تغاير الظروف.

و خلال المؤتمر، استعرض خاتمي ثلاثة محاور تمثل نقداً للمحافظين ودعوة إلى إخضاع منصب القائد للآليات السياسية:

١- إن العودة إلى الذات لا تعني أبداً الهروب من الواقع وإدارة الظهر للمستقبل.

٢- الخميني أكد دائماً على دور العقل وإدارة الإنسان من أجل رقيّ المجتمع وتقدمه.

٣- أن مجلس الخبراء ينتخبه الشعب، وينتخب مجلس الخبراء القائد الأعلى، وإذاً فإن المرشد الأعلى منتخب من الشعب، وتكون ولايته من الدستور ليس فوقه ولا خارجه.

هذه الأفكار، وما أظهرته الانتخابات الرئاسية من شعبية لها في الشارع الإيراني، نبهت المحافظين إلى خطورتها في المستقبل إذا تقلص نفوذهم أكثر، فبدءوا سلسلة من الإجراءات بهدف موازنة سلطة الإصلاحيين من خلال إحكام السيطرة على مجلس الشورى، والتشكيك في الذمة المالية لهم (وكان هذا واضحاً من خلال إدارة قضية كرباستشي عمدة طهران)، وقد حارب المحافظون لمنع امتداد نفوذهم إلى مجلس الخبراء.

محاور المعارك السياسية بين الإصلاحيين والمحافظين:

١- استطاع المحافظون إقصاء المرشحين لانتخابات مجلس الشورى ممن لهم ميول إصلاحية، وبذلك دانت لهم السيطرة الكاملة على مجلس الشورى، والذي يرأسه آية الله ناطق نوري زعيم المحافظين، الأمر الذي يعني إحداث قدر كبير من التوازن مع الحكومة من خلال أعلى هيئة تشريعية

٢- استطاع المحافظون أن يضعوا حكومة خاتمي في موقف غاية في الحرج من خلال حرمان الحكومة من اثنين من الركائز الأساسية للإصلاحيين على مستوىً الفكر والعمل السياسي، بحيث بدا خاتمي أمام مؤيديه من الجماهير بمظهر العاجز في مواجهة خصومهما:

أ- غلام حسين كرباستشي عمدة طهران، والساعد الأيمن للرئيس خاتمي في إدارة وتنفيذ الإصلاحات على صعيد التنمية والبناء الداخلي، وهو بما يمتلك من مقومات شخصية، يُمثل الثقل الأكثر فاعلية داخل الدائرة الإصلاحية الحاكمة، ورغم أنه لا يتمتع بمنصب وزاري، فإنه يمثل حلقة الوصل الرئيسية بين تيارات الإصلاح في إيران، خاصة بين تياريّ خاتمي ورفسنجاني.

وقد تم القبض عليه ومحاكمته بتهمة التلاعب بالأموال العامة بتحريك جزء منها لصالح الحملة الانتخابية للرئيس خاتمي [٣٨]، ورغم أن كلاً من عبد الله نوري وزير الداخلية ورفسنجاني رئيس مجلس صيانة الدستور وخاتمي رئيس الدولة، قد هاجما هذا الإجراء ووصفاه بأنه حملة سياسية وليس موقفاً قضائياً، إلا أنه تم محاكمة كرباستشي بالسجن والغرامة.

وقد أدى هذا الأمر إلى حرج شديد لحكومة خاتمي ذلك أنه:

• - إذا اتخذت الحكومة قرار انتقامي لحماية كرباستشي، تجاوباً مع مزاج الشارع الإيراني، فإن الأمر سينتهي إلى تفجير الصراع بين تيارى الإصلاحيين والمحافظين على مستوىً السلطات والجماهير.

• - وفي حالة سكوت الحكومة عما يحدث لكرباستشي - وهو الواقع فعلاً - فإن الجماهير المؤيدة لخاتمي تطالبه بإثبات قدرته على إدارة البلاد والسيطرة على ما في يده من سلطة.

وقد انحاز خاتمي إلى الخيار الأخير تجنباً لتصعيد الخلاف، إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحد .

ب - عبد الله نوري وزير الداخلية والذي اتبع - خلال أحداث قضية كرباستشي-، أساليب سياسية في التعبير عن تضامنه ودفاعه عن الرجل، من بين تلك الأساليب تنظيم مظاهرات ومعارض شارك فيها عامة الشعب، والمعروف عن شخصية نوري أنه رجل يملك مقومات رجل الدولة السياسي المحنك، أكثر من المقومات التقليدية لشخصية رجل الشرطة، وهو أحد الأعمدة الرئيسية لتيار خاتمي الإصلاحي، وقد نجح مجلس الشورى في حشد أغلبية مكنت المجلس من حجب الثقة عن الوزير، وذلك على خلفية إدارته للأمن في إيران بنهج " كله تساهل، سيؤدي بالبلاد في حال استمراره، إلى الفوضى وتحدي قيم النظام "، ولم يتمكن خاتمي من عرقلة هذا الإجراء، لكنه وبعد ساعة واحدة من إعلان قرار حجب الثقة، أعلن خاتمي تعيين نوري مساعداً لرئيس الجمهورية لشئون التنمية والشئون السياسية، معرباً عن ثقته الكاملة في قدرات الرجل، ورغبته في الاستفادة من كفاءته من أجل مواصلة التنمية السياسية وإصلاح النظام[٢٩] .

٣- في إطار سعي خاتمي لإطلاق الحريات العامة وخاصة حرية التعبير، واجه خاتمي سطوة الحرس الثوري الذي يرأسه الجنرال عبد الرحيم صفوي، القريب من شخص المرشد الأعلى، وقد استطاع خاتمي أن يحد من استبداد الحرس، يتجلى ذلك في لجوء صفوي إلى المحاكم لإقامة دعاوى ضد جريدتي "المجتمع" و"أخبار اليوم" في أمر يمسه شخصياً وكان قبل ذلك يرسل مجموعة من الحرس لإغلاق الجريدة وينتهي الأمر، وفي كلمة ألقاها الرئيس خاتمي في حضور حشد من كبار قادة الحرس الثوري وقوات التعبئة العامة، حذر خاتمي أفراد الحرس من انتهاك حرمات المواطنين أو التعرض لما يتعلق بحريتهم، واتهم في كلمته تلك الممارسة بالسلطوية والابتعاد عن روح الإسلام ومبادئه التي تقوم على احترام الذات الإنسانية والعدل وتوفير العزة والكرامة لكل إنسان يعيش على أرض الإسلام، حتى لو كان غير مسلم .

٤- معركة أخرى تُحسم في الانتخابات المقرر إجرائها يوم ١٩٩٨/١٠/٢٣م لاختيار أعضاء مجلس الخبراء، وهذا المجلس يمثل أهمية قصوى لكلا الفريقين المحافظين والإصلاحيين، ويرتبط بنتيجتها مستقبل شخص ومستوى سلطات المرشد الأعلى .

ويسعى المحافظون إلى إبعاد المرشحين ذوي الميول الإصلاحية من أنصار خاتمي، وذلك من خلال التشديد على شروط الترشيح خاصة ما يتعلق منها بالتدين والثقافة الدينية الرفيعة، وقد أدت هذه السياسة إلى استبعاد ٨٠٪ من مرشحي الدائرة الإصلاحية مقابل إستبعاد٪ من مرشحي الدائرة المحافظة، وعلى حين تظاهرت الجماهير من مؤيدي الدائرة الإصلاحية ضد هذه الإجراءات وهددوا بمقاطعة الانتخابات لإسقاط الشرعية عن المجلس القادم، فإن رموز التيار الإصلاحي ومنهم خاتمي وكرباستشي ناشدوا الجمهور بعدم مقاطعة الانتخابات ومحاولة التأثير من خلالها .

الأفكار الإصلاحية في الميزان:

الدكتور علي أكبر ولايتي: المثقف البارز ذو الميول المحافظة، والخاسر الأكبر من تغيير الحكومة، حيث ترك وزارة الخارجية بعد أن قضى بها ١٦ عاماً، يرى في أفكار الإصلاح السياسي خطراً كبيراً على مستقبل الدولة الإسلامية في إيران، وأن محاولات خاتمي تعديل شروط مجلس الخبراء وصولاً إلى تقييد صلاحيات الولي الفقيه، إنما تجعل من خاتمي "جورباتشوف إيران" [٣٠].

شمس الدين الواعظين: رئيس تحرير صحيفة "المجتمع" وأحد أقطاب المثقفين في طهران يرى أن خاتمي شخصية متفتحة، في شخصيته تتقاطع اتجاهات مختلفة،

ويرى أنه: "شخصية جامعة فوق التيارات، وهو مثقف حقيقي ومفكر، يعرف الغرب ويعرف لغة العالم ومقتضياته اليوم، وأيضاً وهذا هو المهم يعرف مقتضيات علاقة الدين بالدولة، وعلاقة الدين بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو يؤمن بأن الإنسان له خيارات، بعكس الخطاب المحافظ التقليدي الذي محوره أن الإنسان مكلف، وترجمة ذلك لدى خاتمي تقديم حقوق الإنسان على واجباته".

وعلى ذلك، يؤكد شمس الدين على أن خاتمي ليس جورباتشوف إيران، وإنما هو، إن صحت المقارنة، خورتشوف إيران، الذي خلف ستالين وأراد أن يُكمل إصلاحاته لإنقاذ النظام فمنع من ذلك، فكان أن جاء بريجنيف، وفي سياق الاستمرارية جاء جورباتشوف، كتطور حتمي، وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي.

محمد صادق الحسيني: مستشار وزير الثقافة، يرى أن خاتمي جاء في الوقت المناسب ليمنع وصول جورباتشوف الجمهورية الإسلامية، وهو يشكل حاجة داخلية مُلّحة، بحيث أصبح صمام أمان، لأنه جاء مُصلحاً ومعيداً ترتيب الوضع الإيراني، فالطلاق كان قد وقع بالفعل بين الرأي العام، أي الشعب، والحكومة، وجاء خاتمي ليُحقق المصالحة.

محمد علي أبطحي: أمين سر رئاسة الجمهورية، يرى أن الرئيس خاتمي هو ابن عصره، ومن داخل النظام، له رؤية وله برامجه السياسية الخاصة، ولذلك انتخبه الشعب، وقد وجد مقاومة له من داخل إيران، لكننا، بعد انقضاء عام على الرئاسة، متفائلون.

خاتمي والمحافظون: توازنات السلطة:

يعتقد المحافظون أنهم أصحاب الطول في الساحة السياسية الإيرانية رغم نجاح خاتمي، فهم يسيطرون على مجلس الشورى، والحوزات العلمية، كما أن المرشد الأعلى يُحسب على قائمة المحافظين، وكذلك قائد الحرس الثوري ورئيس السلطة القضائية، كما أن الممارسة العملية رجحت كفتهم في العديد من القضايا التي خاضوها.

إلا أن الإصلاحيين يشككون في مطلق صدق هذه الادعاءات، وينفون أهمية بعضها مع صدقه:

١- أن آية الله علي خامنئي تحكمه اعتبارات شخصية ووظيفية بما يؤدي إلى توازن دوره بين السلطات المختلفة. والواقع يؤكد أمانة الرجل وارتفاعه عن نقيصة الانحياز عندما يتطلب الأمر ذلك، وهو الذي انبرى للدفاع عن خاتمي حينما تزايدت الاحتجاجات الجماهيرية ضد تصريحاته المهادنة للغرب والولايات المتحدة في يناير الماضي، واستجاب لطلب الرئيس خاتمي في العديد من المسائل التي توسط فيها خاتمي لديه ومنها الإفراج عن كرباستشي لحين انتهاء التحقيق، والضغط على مجلس الشورى للموافقة على الاقتراض من الخارج لمواجهة عجز الميزانية العامة ..إلخ.

٢- أن قوة الحرس الشوري وقوات التعبئة العامة لا يمكن حسابها على قائمة المحافظين، فالاختلاف يقع مع رئيس الحرس الجنرال عبد الرحيم صفوي، أما أفراد الحرس فقد صوت منهم لصالح خاتمي ٧٣٪، كما أنه ليس وارداً على الإطلاق احتمال خروج الحرس الثوري على الحكومة [٤١].

٣- فيما يتعلق بتحالف البازار مع المحافظين، فإن برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي قد غيرت كثيراً من أوجه الحياة الاقتصادية في إيران، ورغم وجود مشكلات اقتصادية الآن، إلا أن تحسناً كبيراً قد طرأ على النشاط الاقتصادي وغير من طبيعته، الأمر الذي يشكك كثيراً في استمرار الائتلاف القديم بين المحافظين والبازار.

٤ - هناك ارتباط وثيق بين التيار الإصلاحي الذي يتزعمه الرئيس السابق، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الحالي، هاشمي رفسنجاني وبين الحكومة الحالية.

٥ـ إذا كان المحافظون قد حققوا نجاحات ضد الحكومة وأهدافها الإصلاحية داخلياً، فإن الحكومة قد حققت العديد من أهدافها داخلياً وخارجياً، رغم قصر المدة. وهذه الإنجازات واضحة في مجالات الثقافة والحريات العامة، وتحقيق قدر كبير من النجاح على مستوى السياسة الخارجية.

٦ـ فيما يتعلق بمخاوف تعميق الخلاف على مستوى الجماهير، يرى الكثيرون في إيران، ويشاركهم الرأى دبلوماسيون، أن الشعب الإيراني، رغم عمليات التسييس العميقة التي حدثت داخله منذ الثورة، فإنه يبقى مجتمعاً توافقياً وليس تصادمياً، وأن القضايا الخلافية هي قضايا آراء وليست مواقف مراكز قوى.

ثانياً :السياسات الإيرانية ـ الإقليمية خلال عام من رئاسة خاتمي

(أ) العلاقات الإيرانية /العربية

١ـ حكومة خاتمي والرؤية الشاملة لمفهوم الأمن في الخليج :

المنظور الإيراني لأمن الخليج (كما سبق توضيحه) كانت عناصره الأساسية قائمة على :البعد العسكري والاقتصار على أطرافه المباشرين، أما حكومة الرئيس خاتمي فيبدو أن لديها طرحٌ يقوم على ركائز مختلفة، لا تنظر إلى منطقة الخليج بعيداً عن إطارها العربي العام، وترى في التعاون الشامل مع القوى الرئيسية في النظام العربي ركيزة أساسية لأمن واستقرار منطقة الخليج.

السيد عطا الله مهاجراني، وزير الثقافة والإرشاد والمتحدث الرسمي باسم الحكومة الإيرانية، خلال حديث له مع جريدة الحياة قدم الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في سياق الحديث عن " النظام الإقليمي " بقوله:

" .. نحن نرى أن البداية يجب أن تكون في إطار علاقات متينة مع الدول العربية الكبرى المؤثرة، ونريد في هذا الاتجاه إيجاد علاقات منظمة ومؤسساتية مع مصر وسوريا والسعودية، باعتبار أن هذه الدول تشكل مع إيران أربعة أقطاب رئيسية، من دون التقليل من شأن بقية الدول، وإنني أرى أن إيجاد ترابط عضوي بين هذه الدول الأربع يعني بداية النظام الإقليمي الموعود،الذي يعزز الأمن والاستقرار، ويحفظ مصالح الدول العربية والإسلامية."[٤٢].

٢ـ خاتمي والملفات الساخنة بين إيران والمنطقة العربية:

من الطبيعي أن يكون الجوار الجغرافي والمشتركات الثقافية عوامل توافق وركيزة علاقات مستقرة بين أصحابها، ولكن من الطبيعي أيضاً أن تكون هناك خلافات مستمرة أو متجددة، رغم عوامل التقارب تلك، المهم أن تكون تلك الأطراف مؤهلةً حضارياً وسياسياً لامتصاص الأزمات المفاجئة، وأن تملك الرؤية الإستراتيجية التي تمكنها من موازنة الأمور وعدم الخلط بين حالات الخلاف التي يمكن التعايش في وجودها، وبين دواعي الصراع التي تولد الفرقة.

ولا شك أن هناك قضايا عالقة، وربما مشكلات حادة، لا تنفك تفجر الخلافات بين إيران والدول العربية[٤٣]، وبعيداً عن الانفعالات العاطفية باسم الدين أو المشترك الحضاري، دون إنكار لوجوده، فإن ضغوط الواقع الدولي والإقليمي تفرض على الجميع أن يتعاملوا مع هذه القضايا بمرونة كافية، ودبلوماسية عالية.

أ: ملف الجزر الإماراتية :

إن الوجود الإيراني في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى يعود إلى ما قبل عام ١٩٧١م، وقد فرضت إيران سيطرتها على الجزيرة الأولى والثانية، وأصبحت جزيرة أبو موسى تحت إدارة مشتركة، وذلك في مناخ وأوضاع دولية "استعمارية" أعادت صياغة حدود معظم دول العالم، ولم يحدث أن أثيرت هذه القضية، بهذه الحدة وبهذا المستوى من التصعيد، حتى عام

١٩٩٤م عندما أعلنت إيران فرض سيطرتها على كامل جزيرة أبى موسى، رداً على إعلان دمشق.[١٤]

• الموقف الإماراتى الثابت من هذه القضية: تؤكد الإمارات حقها فى استعادة الجزر، وإذا كانت لم تنجرف - كما أريد لها - فى التصعيد العسكرى أو السياسى، اعتمادا على الدعم الغربى ومساندة بعض الدول العربية، فهى تطالب إيران باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاع.

• الموقف الإيرانى: رفضت إيران الاعتراف بأحقية الإمارات فى هذه الجزر، وأكدت على أن الواقع الجيوبوليتيكى والتاريخى يؤكدان استحقاق إيران لهذه الجزر، وإذا كانت كلاً من الإمارات وإيران تدركان فارق الإمكانات بين الطرفين، وهو ما دفع الإمارات لطلب التحكيم الدولى، فإن إيران دائماً ترفض اللجوء إلى "المؤسسات الغربية الغير محايدة". وتؤكد على أن الخلاف العربى - الإيرانى هو خلاف حدودى شأنه شأن المنازعات الحدودية القائمة بين دول الخليج وبعضها البعض، وهى خلافات يمكن حلها بالتفاوض المباشر بين الطرفين.

وعندما تولى خاتمى مقاليد السلطة فى إيران، أعلن بوضوح أن الجزر الثلاث إيرانية، وشدد على ضرورة اعتماد الحوار بين إيران والإمارات " من دون تدخل من أطراف أخرى ".[١٥]

أيضاً خلال زيارته للسعودية فبراير ١٩٩٨م، صرح رفسنجانى، بوصفه رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، بأن قضية الجزر يجب أن تُحل بالحوار والمفاوضات المباشرة بين إيران والإمارات، وأن إيران من جانبها كانت قد أوفدت وزير خارجيتها السابق، على أكبر ولايتى إلى الإمارات مرتين من أجل تقريب وجهات النظر، ويبقى على الإماراتيين أن يتخذوا خطوتهم من أجل تسوية الخلاف.[١٦]

ب: تصدير الثورة ودعم الإرهاب:

هناك الكثير من الاتهامات الموجهة إلى إيران بدعم الجماعات المعارضة أو الشيعة بهدف إثارة الاضطرابات فى دول الخليج، وبعض الدول العربية مثل مصر والجزائر، ودائما تنفى إيران أى صلة لها بمثل تلك الاتهامات.

و الواقع أن الاتهام مصدره الرئيسى غربى، ومن جهاز المخابرات الأمريكى خاصة، يدعم هذا الإيحاء أن أحداً ممن اتهموا إيران لم يقدم دليلاً واحداً على تورط إيران فى عمل تخريبى وقع لديه، كما أن هذه الاتهامات غالباً توازت مع الموقف السياسى تجاه إيران صعوداً وهبوطاً.

ومنذ تولى خاتمى السلطة فى إيران، أكد على احترام الشؤون الداخلية لجميع الدول العربية، وعموماً لم تُثر هذه القضية خلال الفترة القليلة الماضية. اللهم إلا فيما يتعلق بموقف حكومة الجزائر من تصريح على خامنئى الذى يحمل حكومة الجزائر مسئولية ما يدور من مذابح فى الجزائر.[١٧]

ج: الموقف من الوجود الأمريكى - الغربى فى الخليج:

ظلت هذه القضية محلاً للخلاف بين دول الخليج التى ترى أن لديها هواجس أمنية تؤكدها شواهد الواقع ممثلة فى الاحتلال العراقى للكويت، والقوة العسكرية المتنامية لإيران، وأن التحالف مع الغرب هو الضمان الوحيد الواضح لأمنها.

وبين إيران التى ترى أن الوجود العسكرى الغربى فى الخليج، وعلى هذه الدرجة من الكثافة، أمرٌ يغذى عوامل عدم الاستقرار ولا يحقق الأمن لأحد.وعلى ذلك،

اعتاد المسئولون في إيران على مهاجمة الوضع في الخليج وانتقاد القيادات الخليجية لما تبرمه من اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة وبريطانيا.[٨٨]

ومنذ أن تولى خاتمي السلطة في إيران، خففت إيران من حدة تصريحاتها العدائية المنتقدة لهذا الوضع، ويمكن تفهم ذلك في سياق حلقات الأزمة العراقية - الأمريكية، ومن ناحية أخرى ترى بعض الدوائر الخليجية أن إيران في ظل خاتمي: ". . أصبحت أكثر تفهماً للدوافع النفسية لدول الخليج القلقة ".[٨٩]

إلا أن الحكومة الإيرانية عادت بعد انتهاء الأزمة إلى إلى تأكيد موقفها الرافض لوجود القوات الغربية في الخليج، وخلال زيارة قام بها الأميرال بحرى دكتور على أكبر أحمد، قائد القوات البحرية الإيرانية، صرح خلالها بأن إيران " تعتبر أن وجود هذه القوات يُمثل المصدر الرئيسي للإضرار بأمن المنطقة واستقرارها ".[٩٠]

د. الصراع العربي - الإسرائيلي وموقف إيران من عملية السلام.

منذ قيام الثورة الإيرانية وإنشاء الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، وطوال عشرين عاماً مضت، تنتهج الحكومات الإيرانية منهجاً ثابتاً فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، إذ تعطي الصراع صفة إسلامية، ويتمثل الخطوط الرئيسية لموقفها في الآتي :

١. عدم الاعتراف بدولة إسرائيل، واعتبارها كياناً صهيونياً سرطانياً، اغتصب حقوق الفلسطينيين من خلال الإرهاب الرسمي، الذى تباركه وتدعمه دول الغرب خاصة الولايات المتحدة، وعلى ذلك فقد رفضت - في إطار الرفض العربي العام - التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل.

٢. الانحياز صراحة والتعاطف مع الفلسطينيين، وتقديم الدعم المادى والمعنوى لجماعات الجهاد الفلسطينية، خاصة حماس، معتبرة أن العمل المسلح ضد إسرائيل هو حق طبيعي وواجب من أجل تحرير الأرض وليس إرهاباً.

٣. إنشاء حزب الله الشيعي لبدء أعمال المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام ١٩٨٢م، وتقديم الدعم العسكرى له على مدار السنوات السابقة.

٤. في إطار عدائها لإسرائيل، ترتبط إيران مع سوريا بعلاقة وثيقة واستراتيجية، وتقدم لسوريا العمق الإستراتيجي الذى تحتاجه في صراعها مع إسرائيل لتحرير الجولان.

٥. رفض عملية السلام بين العرب وإسرائيل، والتي بدأت من مدريد عام ١٩٩٢م، باعتبار أنها طريق مسدود، يهدف إلى استغلال العرب أنفسهم في تنفيذ المخططات الصهيونية، ولن يؤدى إلى استرداد الحقوق الفلسطينية.

و رغم أن هذه المواقف كلفت إيران خسائر فادحة، نتيجة الموقف الأمريكي منها، وما ترتب على ذلك من حرمان من مصادر التكنولوجيا ورؤوس الأموال الغربية، بل وتعرضها لحرب طويلة ومقاطعة عربية، إلا أن الموقف الإيراني لا يزال، كما بدأ، بنفس القوة.

و خلال الفترة التي قضاها خاتمي في الحكم، تصاعدت حدة العداء مع إسرائيل، بدءاً من سعي إيران لحشد مقاطعة إسلامية لإسرائيل خلال قمة المؤتمر الإسلامي في طهران نوفمبر ١٩٩٧م، كما شهدت إيران معارض شعبية ورسمية نددت بالاحتلال الإسرائيلي بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على نكبة فلسطين،و الانتقادات الحادة التي لا تزال توجهها إيران ضد تركيا لتحالفها العسكرى والأمني مع إسرائيل، ثم الحرب التي تشنها إسرائيل والولايات المتحدة عالمياً ضد إيران بسبب تطوير قدراتها الصاروخية، والتهديدات المباشرة بين الطرفين

باستخدام القوة العسكرية، وإعلان إيران صراحةً التزامها بالوقوف إلى جانب سوريا إذا تعرضت لتهديد من جانب إسرائيل أو حليفتها الجديدة تركيا.

و قد أعلن حسن نصر الله زعيم حزب الله الشيعي أن الموقف الرسمي لإيران محكوم بالموقف من القضية الفلسطينية، وأن إيران تساند هذه القضية ومستمرة في دعم حزب الله، يضمن ذلك موقف مرشد الثورة علي خامنئي، وتؤكده رسائل الرئيس خاتمي إلى قادة حزب الله [٣١].

٢- تطورات العلاقات الإيرانية مع دول الخليج والعراق في ظل حكومة الرئيس خاتمي.

منذ توليه السلطة أعلن الرئيس خاتمي أنه يولي العلاقات الإيرانية بدول الخليج أهمية خاصة، كما أبدى المسئولون في دول الخليج ترحيباً كبيراً بعد جسور التعاون مع إيران، وأعلنوا تمنياتهم أن تشهد العلاقات بين الطرفين تحسناً ملموساً في الفترة المقبلة.

أ- العلاقات السعودية- الإيرانية:

بعد قطيعة دامت قرابة ٢٠ عاماً عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران، عادت العلاقات بين البلدين إلى التحسن، ويمكن تلمس بدايات هذا التطور من خلال التصريحات المتبادلة عقب نجاح الرئيس خاتمي، ثم خلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى طهران لحضور مؤتمر القمة الإسلامية في طهران، ثم الزيارة التي قام بها وفد إيراني رفيع المستوى إلى السعودية في مارس ١٩٩٨م، وهو وفد كبير العدد متنوع الدلالات برئاسة الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني.

وعقب هذه الزيارة، قام وفد سعودي برئاسة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية بزيارة عمل إلى طهران في أبريل ١٩٩٨م، وخلال هذه الزيارة وقع البلدان اتفاقية للتعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والثقافة والعلوم وفي مجالات الشباب والرياضة، وهذه الاتفاقية الشاملة مدتها خمس سنوات، وتدل بنود هذه الاتفاقية على مدى حرص الجانبين ورغبتهما في تطوير وتعميق الروابط بينهما [٣٢]. كما قام الأمير سعود الفيصل بزيارات عديدة أخرى إلى إيران في الفترة التالية، وشهد البلدان مستوى عالي من التنسيق فيما يتعلق بالسياسات البترولية، وقد كانت هذه النقطة أحد محاور الخلاف قبل ذلك.

ب- العلاقات الإيرانية- العمانية:

تشهد العلاقات الإيرانية- العمانية تطوراً كبيراً، وبينهما العديد من الاتفاقات الخاصة بالملاحة البحرية واستخدام الموانئ والجدير بالذكر أن عُمان وإيران يشرفان على كل مضيق هرمز، وخلال شهر أبريل ١٩٩٨م قام وفد إيراني كبير برئاسة علي اكبر ناطق نوري ن رئيس مجلس الشورى الإيراني، بزيارة إلى عمان، وقد اتسمت الزيارة بروح من الود، وأنتجت العديد من الاتفاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين [٣٣].

تلى ذلك زيارة قام بها الأميرال بحري دكتور علي أكبر أحمد، قائد القوات البحرية الإيرانية، إلى عُمان حاملاً رسالة من الرئيس خاتمي إلى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، تتضمن الرسالة تقدير الرئيس خاتمي ورضا حكومته عن الخطوات التي اتخذت لتطوير العلاقة بين الجانبين، وخلال هذه الزيارة، عبر علي أكبر عن عدم ارتياح بلاده لوجود القوات الغربية في منطقة الخليج، وقال: "إن إيران تعتبر أن وجود هذه القوات يمثل المصدر الرئيسي للإضرار بأمن واستقرار المنطقة".

ج- العلاقات الإيرانية- البحرينية.

كانت البحرين دائماً تتهم إيران بتحريض الشيعة في البحرين ضد السلطات، ورغم أن إيران كانت تنفي هذه الاتهامات، إلا أن البحرين لم تكن تُسقط هذه

الاتهامات رغم عدم وجود أدلة لديها، وخلال الزيارة التى قام بها رفسنجانى إلى السعودية، وعند زيارة الوفد الإيرانى الذى يربط البحرين بالسعودية، التقى رفسنجانى بخليفة بن سلمان آل ثان أمير البحرين، تلا ذلك تبادل الزيارات بين البلدين حتى أعلن رسمياً إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على درجة سفير، وذلك فى أكتوبر ١٩٩٨م.

د ـ العلاقات الإيرانية ـ الكويتية:

تفاقم العداء بين إيران والكويت خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، بسبب المساندة الكاملة التى قدمتها الكويت للعراق الأمر الذى أدى إلى أن تكون السفن الكويتية هدفاً للبحرية الإيرانية، ولجوء الكويت إلى رفع العلم الأمريكى على سفنها، أيضاً وجهت إيران انتقادات شديدة للكويت بسبب الارتباطات الأمنية التعاقدية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، والتى رأت فيها إيران تهديداً مباشراً لمستقبل الأمن فى منطقة الخليج " حيث تعطى هذه الاتفاقيات للقوات الأمريكية شرعية التدخل فى شئون المنطقة ".

وخلال الفترة الأخيرة من حكم الرئيس رفسنجانى، ثم بدايات حكم الرئيس خاتمى، بدأت العلاقات بين البلدين تشهد درجةً من التطور الإيجابى، بدأت بغياب حدة التصريحات العدائية من قبل الجانبين، وآلت الآن إلى تبادل الزيارات وإعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية.

وخلال الزيارة التى قام بها الوفد الإيرانى الكبير إلى الكويت برئاسة ناطق نورى، رئيس مجلس الشورى الإيرانى، ولقائه برئيس مجلس الأمة الكويتى وكبار المسئولين فى الكويت، أبدى الجانبان حرص البلدين على تطوير العلاقات بينهما، خاصة تصريحات حمدون التى جاء فيها أن زيارة نورى لها أهمية خاصة "ونحن أحوج ما نكون لمواقف محددة من قضايا وبالذات الكيان الصهيونى والنظام العراقى"، كما أكد نورى خلال الزيارة أن هدف إيران تمتين العلاقات بين البلدين، ورغبة إيران فى طمأنة الدول العربية إلى أنه ليس لإيران أطماع فى دول الخليج، وأن على الجميع إدراك أن الخطر الحقيقى يتمثل فى " الكيان الصهيونى والتعنت الإسرائيلى الذى ما زال قائماً وكذلك احتلال القدس وأجزاء من الأراضى العربية [٥٤]".

عموماً، العلاقات الإيرانية بدول الخليج شهدت خلال العام المنصرم كثيراً من مظاهر التطور، وتم توقيع العديد من الاتفاقات التجارية والاقتصادية والثقافية، وقد أبدت دول الخليج عدم قلقها من التطور العسكرى الإيرانى، إذ رفض المسئولون فى دول الخليج الاعتراف بخطورة الصاروخ الإيرانى "شهاب ـ ٣ " وهو ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إليه، وتؤكد مصادر خليجية مطلعة، وكذلك تقارير دبلوماسية، أن قلق دول الخليج من التفجيرات النووية فى شبه القارة الهندية، قد دفع دول الخليج إلى الإسراع فى تطبيع العلاقات مع إيران [٥٥].

وخلال الجولة التى قام بها وليم كوهين، وزير الدفاع الأمريكى، فى دول الخليج منتصف أكتوبر ١٩٩٨م، والتى سعى فيها لإقناع دول الخليج ببناء حائط صواريخ لمواجهة الخطر الإيرانى والعراقى، رفضت دول الخليج الاستجابة لهذا الطلب، ورفضت اعتبار إيران مصدر خطر يتهددها [٥٦].

هـ خاتمى والأزمة العراقية.

وقفت إيران موقفاً متوازناً حيال الأزمة الناشئة بين الحكومة العراقية من جهة والأمم المتحدة وأمريكا وبريطانيا من جهة ثانية، وتمثل جوهر الموقف الإيرانى من هذه الأزمة فى المعارضة الكاملة لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، ومطالبة العراق بالامتثال لقرارات مجلس الأمن وتنفيذ الالتزامات الدولية [٥٧].

المحافظون المتشددون في النظام الإيراني يفضلون استثمار أجواء الأزمة العراقية لتحقيق مكاسب لصالح علاقات إيران الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال الإيحاء بوجود تحالف إيراني عراقي سوري من شأنه أن يخلق صداقات لإيران على المستويين الإقليمي، العربي / الإسلامي، والعالمي.

إلا أن خاتمي كان له فهم مختلف للواقعين الإقليمي والدولي، وآثر أن يتوازن الموقف الإيراني بما لا يتناقض مع التزامات إيران تجاه مصالحها في المنطقة والعالم الإسلامي، أو يصعد المواجهة بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها، وفضل استثمار الفرصة للتأكيد على أن إيران لم يعد يستهويها أفكار الدخول في محاور سياسية وعسكرية تناهض الحقائق القائمة على أرض الواقع الدولي " وان إيران لا تنوى السباحة ضد موجات الواقع الإقليمي وعلاقات حسن الجوار، وهي في توجهها هذا صادقة وواضحة وصريحة ".

لذلك فحينما سربت الدوائر الغربية أخباراً مزعومة حول نشاط المخابرات الإيرانية في بناء تحالف مع العراق وسوريا لمواجهة التحالف الغربي ضد العراق، سارع الرئيس خاتمي وحكومته إلى تفنيد هذه الادعاءات وتكذيبها ، وتوقفت لغة الهجوم على الوجود الغربي في الخليج تماماً .

علاوة على ذلك ، وفي الوقت الذي تصاعدت فيه حدة المظاهرات ضد الحكومة الأردنية، مطالبة بالوقوف إلى جانب العراق، أرسلت إيران وفداً لزيارة عمان، في نفس الوقت الذي أجلت فيه إيران موعداً كان مقرراً لزيارة وفد سوري برئاسة رئيس الوزراء عبد السلام خدّام إلى طهران. وكل ذلك حتى تنفي إيران أي انطباع حول ذلك التحالف المزعوم .

٤ـ العلاقات الإيرانية ـ المصرية:

في سياق الحديث عن العلاقات الإيرانية المصرية يمكن الحديث حول مجالين مختلفين لهذه العلاقة :

أ ـ على الصعيد السياسي: ظلت العلاقات المصرية – الإيرانية مقطوعة سياسياً ودبلوماسياً منذ قيام الثورة في إيران، وطوال الحرب الإيرانية – العراقية، إلى ما بعد حرب الخليج الثانية، أي طوال الفترة من ١٩٧٩م وحتى عام ١٩٩٢م، وفي العام الأخير اتفق البلدان على إعادة قدر من التمثيل الدبلوماسي على مستوى مكتب رعاية المصالح، ومع تزايد أزمة المواجهة بين السلطات المصرية والجماعات الإسلامية المعارضة لها، اتهمت الحكومة المصرية إيران بمساعدة الإرهابيين في مصر، ورغم نفي إيران القاطع لهذه الاتهامات، ورغم محاولات سوريا التقريب بينهما، فقد ظلت العلاقة بين البلدين في حالة جمود عند المستوى التي وصلت إليه في عام ١٩٩٢م، وفي حين كانت إيران تدعو مراراً الحكومة المصرية إلى إعادة النظر في مستوى العلاقة بين البلدين، وكانت توجه الدعوة رسمياً من خلال لقاءات وزيرا خارجية البلدين على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، كانت مصر دائماً ترفض هذه المبادرات، وتطالب إيران بتسوية بعض القضايا، وعلى رأسها عدم معارضة عملية السلام، والالتزام بنبذ الإرهاب وعدم مساندته سواءً في مصر أو في دول الخليج أو في لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة وتسوية قضية الجزر الإماراتية، وبطبيعة الحال لا تعترف إيران بأنها تساند الجماعات المعارضة لا في مصر ولا في دول الخليج، ولا تعترف بأحقية الإمارات في الجزر ولا بحق أي طرف من خارج منطقة الخليج بالتدخل، وهي تعتبر الجماعات المسلحة في فلسطين ولبنان هي جماعات جهاد تمارس حقها الشرعي، وليست جماعات إرهابية .

و فيما يتعلق بعملية سلام الشرق الأوسط أعلنت إيران على لسان خاتمي أنها لا تتدخل فيها، لكنها تحتفظ بحقها في إبداء رأيها، باعتبارها إحدى دول المنطقة .

والملاحظ منذ تولى الرئيس خاتمى الحكم فى إيران، أن البلدين عازمان على تطوير العلاقات الاقتصادية، وعدم التمسك بأولوية العلاقات السياسية .خاصة وأن رؤية حكومة خاتمى فيما يتعلق بترتيبات الأمن فى المنطقة قد تجاوزت الرؤية الإيرانية التقليدية التى ترى أن أمن الخليج مسؤولية أطرافه المباشرين، بما يعنيه ذلك من استبعاد لدور مصر بوصفها أكبر دولة عربية، إلى تصور جديد يقوم على فكرة الأمن الإقليمى الشامل، والذى تقع مسئولية خلقه وإنشاء مؤسساته على عاتق أربعة دول هى: إيران والسعودية ومصر وسوريا .

بـ على صعيد العلاقات الاقتصادية: رغم توتر العلاقات السياسية على النحو السابق، فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تنقطع أبداً، حتى بعد قيام الثورة الإسلامية وقطع العلاقات السياسية عام ١٩٧٩م، فقد ظل البترول الإيرانى يتدفق عبر خط سوميد السويس - الإسكندرية، كما ظلت الاستثمارات الإيرانية فى مصر والتى تبلغ ٧٠٠ مليون دولار، فضلاً عن أن حجم التجارة بين البلدين بلغ ٣٠مليون دولار، أهمها بنك مصر إيران ومصانع النسيج فى السويس .

ومنذ تولى الرئيس خاتمى الحكم، نشطت العلاقة الاقتصادية بين مصر وإيران، كشف البلدان من البعثات الاقتصادية التى تمثل الغرف التجارية ووزارات الاقتصاد والتجارة ورجال الأعمال فى البلدين، وتمت دراسة العديد من المشروعات التى تهدف إلى أن تكون إيران معبراً للصادرات المصرية إلى وسط آسيا، وأن تكون مصر معبراً للصادرات الإيرانية إلى أسواق أفريقيا .

أنظمة الصواريخ الإيرانية:

المدلولات الإستراتيجية / العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط .

من الواضح أنه، إلى جانب ما تتمتع به إيران من مزايا الموقع الإستراتيجى والثروات الاقتصادية والبشرية، تسعى إيران إلى امتلاك أسباب القوة العسكرية لتحقيق " الردع " ضد كل من يتربص بها .

كانت إيران تعتمد على الغرب كمصدر رئيسى للسلاح حتى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، بعدها انقطع الإمداد العسكرى الغربى، فى الوقت الذى شنت فيه العراق حرباً ضدها، دامت ثمانى سنوات، وخلال تلك الحرب، عانت إيران من الآثار المدمرة للصواريخ العراقية، ومن نضوب مصادر التسليح، ولم يكن أمامها سوى الاعتماد على نفسها فى تطوير التقنية العسكرية، وامتلاك الأسلحة المتقدمة، وقد استطاعت امتلاك أنظمة صواريخ "سكاى - سى"، بالتعاون مع كوريا الشمالية، هى الأكثر تطوراً والأبعد مدى لدى الجيش الإيرانى حتى عام ١٩٩٧م، ولم يؤدى ذلك إلى إثارة الولايات المتحدة أو إسرائيل، لأن الصواريخ الإيرانية وقتها كانت موجهة ضد العراق، وكذا لأن صواريخ " سكاى - سى " لا يتجاوز مداها ٦٠٠ كم، الأمر الذى يعنى أنها لن تهدد إسرائيل.

بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية بموجب اتفاقية وقف إطلاق النار عام ١٩٨٨م، وفى إطار تخطيط الحكومة الإيرانية للنهوض بالدولة، وإعادة بناء قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وجهت إيران جانباً كبيراً من مواردها الاقتصادية لخدمة تطوير قدراتها العسكرية فى كافة القطاعات، مستغلةً التطورات التى لحقت بالاتحاد السوفييتى، والظروف الاقتصادية التى مرت بها روسيا ودول الاتحاد السوفييتى المستقلة، وأيضاً أجواء الاختلاف البادية على العلاقات الأمريكية بكل من الصين وكوريا الشمالية، مع العمل باطراد على بناء الكوادر الذاتية، عسكرية ومدنية، بما يضمن لها تحقيق القدر المناسب من

التطور التقني اللازم للإفلات من التبعية في المجال العسكري.

وقد مارست كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ضغوطاً شديدة على المصادر الرئيسية الداعمة لإيران في المجالات العسكرية، وفي حين تمكنت من وقف جميع أشكال التعاون بين إيران وأوكرانيا، وعرقلت الكثير من الصفقات التي أبرمت بين إيران والصين، وأحكمت الرقابة على الصادرات الكورية إلى إيران، لكن التعاون بين إيران وروسيا تجاوز كافة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، واستطاعت إيران، خلال عشر سنوات ١٩٨٨م-١٩٩٨م، أن تطور قدراتها الدفاعية التقليدية على نحو مذهل، وبالنظر إلى ميزانية القوات العسكرية الإيرانية، والتي لا تتعدى كثيراً الميزانية العسكرية لأي دولة خليجية، السعودية على سبيل المثال [٥٨]، يمكن القول أن الموارد المحلية - المادية والعلمية والتكنولوجية - قد أسهمت بالحيز الأكبر في هذا التطور.

الصاروخ الإيراني (شهاب - ٣):
التجربة وردود الفعل:

كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية تعلم أن إيران تقوم بتطوير أنظمتها الصاروخية، وكانت تقديراتها تؤكد أن ذلك لن يحدث قبل عام ١٩٩٩م، وعلى هذا فقد كانت الجهود السياسية المكثفة التي نشطت بها أجهزة خاصة في وزارات الدفاع والخارجية، الأمريكية والإسرائيلية، بهدف منع وصول إيران إلى هذا الهدف [٥٩]. وفي صبيحة يوم الأربعاء ٢٢ يوليو ١٩٩٨م، فوجئت الدولتان بقيام إيران بتجربة ناجحة لإطلاق صاروخها البعيد المدى " شهاب -٣ "[٦٠].

قالت إيران أن هذا الصاروخ إيراني ١٠٠٪، وإنه ينضم إلى القوات الإيرانية ضمن آليات الدفاع عن الأمن القومي الإيراني، وأنه لا يوجد أي مبرر لإثارة مخاوف الدول المجاورة، خاصة دول الخليج، كما أكدت أنه " ضد أعداء الأمة الإسلامية "[٦١].

في الولايات المتحدة الأمريكية، قامت حملةٌ سياسية وإعلامية ضد إيران، فالرئيس الأمريكي بل كلينتون وصف التطور الصاروخي الإيراني بأنه " يمثل خطراً على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط "، وفي الكونجرس، اجتمعت لجنتي العلاقات الخارجية والدفاع وطالبت باتخاذ إجراءات حاسمة " لتأديب إيران "، وفي ذات الاجتماع قال نائب وزير الدفاع أنه ليس متأكداً مما إذا كانت الدفاعات العسكرية لدى القوات الأمريكية العاملة في الخليج "قادرة على التصدي للصاروخ الإيراني فائق السرعة" [٦٢].

وفي إسرائيل، صعد الإعلام الإسرائيلي من حدة الهجوم على إيران، والمبالغة في تقدير خطورة الصاروخ الإيراني على " أمن إسرائيل "، وحاول رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو التقليل من رد الفعل ذلك، حيث أن إسرائيل كانت تعلم مسبقاً بالمخططات الإيرانية [٦٣]، وقال أن إسرائيل تملك الوسائل الدفاعية الكفيلة بحماية نفسها.

تلى ذلك تنشيط مكثف للضغوط على روسيا لمنع المزيد من التعاون مع إيران، حيث قام وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين بزيارة إلى موسكو في أغسطس ١٩٩٨م، وأدت مباحثاته إلى قيام الحكومة الروسية بتوقيع عقوبات اقتصادية على ٩ شركات روسية بتهمة التعاون التكنولوجي مع إيران.

و خلال شهر أكتوبر ١٩٩٨م، أعلن بنيامين نتانياهو أن المعلومات المتوفرة لدى إسرائيل، تفيد بأن التطوير الإيراني لنظم الصواريخ لا يقف عند حد " شهاب - ٣ " وان تطويرات أخرى تجرى في مجال الصواريخ الباليستية والرؤوس الحربية غير التقليدية، وهدد بأن إسرائيل لن تسكت على ذلك وأنها سوف تلجأ إلى توجيه ضربة

عسكرية ضد المنشآت الإيرانية الخاصة بالمجالات العسكرية [٦٥].

و خلال جولته فى دول الخليج منتصف أكتوبر ١٩٩٨م، وفى سياق الضغوط الأمريكية على دول الخليج لحشدها ضد إيران، طالب كوهين حكومات دول الخليج، خاصة الكويت والسعودية والإمارات، بالاعتماد على الولايات المتحدة فى بناء حوائط صواريخ متطورة لمواجهة الخطر الإيرانى والعراقى.

دول الاتحاد الأوربى لم تبد أى قلق من جانبها تجاه الصواريخ الإيرانية، وأعلنت باكستان أنه من حق إيران أن تطور قدراتها العسكرية على النحو الذى تراه مناسباً، كما رفضت دول الخليج أن يكون الصاروخ الإيرانى مصدر خطر عليها، من ذلك تصريحات وزير الخارجية الكويتى والتى قال فيها " إن الكويت ليست قلقة من التجربة الصاروخية الإيرانية " [٦٥] كما رفضت كل دول الخليج مساعى الولايات المتحدة لبناء دفاعات صاروخية على أرضها بحجة مقابلة الخطر الإيرانى.

و فى باكستان، أعلن جوهر أيوب خان وزير الخارجية، تأييد بلاده للتطور العسكرى الإيرانى، وخاصةً صاروخها الجديد، وقال " إن إيران لها كل الحق فى اتخاذ الخطوات الكفيلة بدعم وتقوية دفاعاتها " [٦٦].

الدلالات الحقيقية للصاروخ الإيرانى:

أولاً: فيما يتعلق بالأمن القومى الإيرانى، أصبحت إيران - بدون شك - تمتلك قدرات دفاعية تصل إلى حد القدرة على الردع، الأمر الذى يعنى عدم تكرار سيناريوهات الضربة العسكرية ضد إيران والتى كانت تعلنها الولايات المتحدة وإسرائيل من قبل.

ثانياً: على مستوى التوازن الإستراتيجى الإقليمى، ومع التسليم بأن " شهاب - ٣ " لم يحدث انقلاباً إستراتيجياً عسكرياً إقليمياً لكن الحاصل هو أن هذا الصاروخ، بدخوله حيز الخدمة فى القوات الإيرانية، قد تتحقق لإيران بالفعل التوازن الإستراتيجى العسكرى مع قوى الصراع فى المستوى الإقليمى.

ثالثاً: يبقى المستوى التقنى، وهو الأهم، إذ يأتى على رأس مدلولات التجربة الصاروخية الإيرانية، أن إيران "أنتجت" صاروخاً ولم "تستورد" صفقة صواريخ وهو ما يعنى:

١- أن إيران - فى ضوء ما تسمح به ميزانيتها الاقتصادية - قادرة على إنتاج ونشر العدد الذى تريد وقتما تشاء من هذا الصاروخ المتطور، وما يرتبط بذلك من قدرات تكنولوجية وكوادر عسكرية مهيئة علمياً ومهنياً، ودون الارتباط بالخبرة الخارجية.

٢- أن الحديث عن قدرة تكنولوجية فى مجال ما، يعنى أننا إزاء قدرة متحركة، وبالنسبة للصاروخ " شهاب - ٣ "، هناك ثلاث مجالات لحركة التطور التكنولوجى: مدى الصاروخ، ودقة إصابته للأهداف، والطاقة التدميرية للرأس الحربى (كماً ونوعاً) وقد أعلنت إيران أنها بصدد إنتاج صاروخ جديد، يحمل اسم " شهاب - ٤ "، يصل مداه إلى ٣٦٠٠ كم، الأمر الذى يعنى حدوث انقلاب حقيقى فى الموازين الإستراتيجية - العسكرية والسياسية - فى النظام الإقليمى.

الجوار الشرقى لإيران:

أزمة سيطرة الطالبان والعلاقات الإيرانية / الباكستانية:

ظلت الفصائل والميليشيات الأفغانية تقاتل ضد الاحتلال العسكرى السوفييتى لأفغانستان منذ عام ١٩٧٩ م وحتى عام ١٩٨٧م، وذلك تحت اسم الجهاد الذى تجنّد له آلافاً من المتطوعين من مختلف العالم الإسلامى، ولظروف التوازن الإستراتيجى الدولى فى ذلك الوقت، وفى سياق سياسة الاحتواء المرفوعة فى وجه التغلغل الشيوعى السوفيتى، قادت الولايات المتحدة تجنيد وتسليح وتدريب

" المجاهدين " ودفعهم إلى مقاومة الاحتلال، من خلال باكستان وعبر مدينة "بيشاور" الحدودية .

و بعد جلاء القوات السوفيتية، تشكلت حكومة أفغانية برئاسة الزعيم الطاجيكى برهان الدين ربانى، إلا أن هذه الحكومة واجهت معارضة كانت جاهزة التسليح، خبيرة بدروب الحرب، وعانت أفغانستان من حرب جديدة، بين فصائل " المجاهدين " فى صراع قاس على السلطة، هذا الصراع الذى نشأ صراعاً محلياً وكانت السلطة محوره حتى عام ١٩٩٢م، بدأ فى الارتباط بعوامل تغذية من الخارج، فكان هناك محورين رئيسيين للصراع [٧٧]:

الأول :محور حكومة الرئيس برهان الدين ربانى وقواته بقيادة أحمد شاه مسعود، وكان يتلقى الدعم من الاتحاد السوفييتى) ثم روسيا (والهند .

المحور الثانى :قوات الزعيم البشتونى قلب الدين حكمتيار، وحليفه الأوزبكى عبد الرشيد دوستم، وقد رأت الولايات المتحدة وقتها أن حكمتيار هو أفضل من يحقق مصالحها، التى تمثلت آنذاك فى تطويق الاتحاد السوفيتى، فقدمت له الدعم عبر باكستان .

واستمر الصراع بين المحورين حتى عام ١٩٩٤، وكان الموقف يميل بشدة لصالح تحالف حكمتيار، لكنه لم يكن قد سيطر تماماً على كل أفغانستان، فى حين كان كلا المحورين قد أنهك تماماً، وبدا أن فرص إنهاء الصراع قد أصبحت مواتية .إلا أن بعض العوامل المحلية والإقليمية والدولية قد استجدت، مما أدى إلى حدوث اختلاف فى المصالح، وانقلاب فى نمط التحالفات [٧٨]، وضاعت فرص إنهاء الحرب، وتجددت مجالات إذكاء الصراع :

١ ـ على المستوى المحلى فى أفغانستان، نجد أن تحالف حكمتيار، الذى فضلته الولايات المتحدة، وساندته حتى قارب على السيطرة الكاملة، انتهى به الأمر إلى أن رفض حكمتيار أن يخضع لسيطرة الولايات المتحدة وباكستان، وتجلى ذلك فى رفضه المباشر إغلاق مراكز تدريب الأفغان العرب فى شرق البلاد .

٢ ـ على المستوى الإقليمى حدثت تغيرات ، جعلت للسلطة فى أفغانستان مدلولات وأبعاد أوسع من حيز أفغانستان، وأبعد من مجرد أطماع فى منصب فى حكومة .و ذلك بفعل انهيار الاتحاد السوفيتى، وسعى الولايات المتحدة إلى حصار النفوذ الروسى فى المنطقة، وتطويق إيران من ناحية الشرق، ومنع تجارة المخدرات، التى تعتبر أفغانستان أكبر الدول المصدرة لها .

لكن الحليف القائم، قلب الدين حكمتيار تمرد على الولايات المتحدة، وسعى إلى الاستقلال عن باكستان ومصالحها، كما أن أياً من الفصائل الأخرى لن يكون مناسباً، إما لأنه ليس مستعداً لمحالفة الولايات المتحدة ، أو لأنه لن يكون قادراً على إحكام السيطرة على أفغانستان وعلى ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان فى إعداد كوادر جديدة قوامها طلبة وأساتذة افغان، وبعض المقاتلين من قدامى " المجاهدين"، لتكون ركيزة لفصيل جديد دخل إلى حلبة الصراع بقوة منذ أواخر عام ١٩٩٤ م، وهو ما سُمى بـ " حركة طالبان " .

وخلال الفترة من ١٩٩٤م وحتى ١٩٩٧م، حققت قوات جماعة الطالبان انتصارات متتالية، وتحالفت معها قوات القائد الطاجيكى عبد المالك بهلوانى) استطاع تحالف المعارضة أن يستقطبه بعد ذلك) ضد التحالف المعارض لها، والذى ضم كافة الفصائل السابقة الذكر برئاسة برهان الدين ربانى، فضلاً عن حزب الوحدة الشيعى المتمركز فى مدينة باميان، والذى تدعمه إيران .

وأرادت الولايات المتحدة وباكستان إيقاف تمدد سيطرة الطالبان المستمر، خشية أن يتكرر سيناريو التمرد، مثل موقف حكمتيار، وبسبب الفهم المتطرف للشريعة الإسلامية الذى تطرحه طالبان، والذى أبدت كافة القوى

الإسلامية رفضه والتخوف من مستقبل أفغانستان في ظله، الأمر الذى أدى إلى تراجع سيطرة الطالبان لصالح قوى المعارضة وذلك أواخر عام ١٩٩٦م .

فى هذه الفترة تطورت الأمور فى المنطقة، حيثُ بدأ الصراع المحموم بين الدول على خطوط الأنابيب التى ستنقل بترول وغاز منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وكانت هناك أربعة بدائل أساسية :

الأول :نقل البترول فى خط أنبيب إلى البحر الأسود عبر روسيا، وهذا البديل أثار مخاوف الشركات الغربية التى تخشى أن تقع مصالحها تحت رحمة روسيا .

الثانى :نقل البترول إلى البحر المتوسط من خلال خطىّ أنابيب :أذربيجان فتركيا إلى البحر المتوسط، وإيران فتركيا إلى البحر المتوسط، وهذا البديل عالى التكلفة بدرجة تجعله غير اقتصادى .

الثالث :نقل البترول إلى الخليج الفارسى وبحر العرب عبر الأراضى الإيرانية، وهذا البديل هو الأفضل من النواحى الاقتصادية، حيث أنه أولاً أقصر المسافات، وثانياً لا تعوقه مشكلات جغرافية طبيعية ترفع تكاليف مد خطوطه، وثالثاً تملك إيران ميزة المبادلة بما أنها دولة نفطية، بمعنى أنها تستطيع تسليم كميات البترول عند الموانى بمجرد البدء فى ضخها فى الشمال، ورغم تفضيل شركات البترول الأمريكية لهذا البديل، إلا أن الموقف السياسى للولايات المتحدة من إيران جعلها تعارض هذا المشروع، وتفضل عليه مشروعاً آخر، اكثر تكلفة وأقل ميزة من النواحى الاقتصادية، وأعلى تكلفة من الناحية السياسية.

الرابع : نقل البترول إلى بحر العرب عبر خط أنابيب يمر بأفغانستان ثم باكستان إلى ميناء كراتشى، ورغم طول الخط والظروف الجغرافية الصعبة التى يمر بها، إلا أن الولايات المتحدة تفضل هذا البديل، كما انه يُمثل مصدر دخل كبير للاقتصاد الباكستانى.

إلا أن هذا البديل يتطلب أن يكون فى أفغانستان حكومة مركزية مسيطرة، وبطبيعة الحال، أن تكون هذه الحكومة مرتبطة بالولايات المتحدة وباكستان، ولأن الأمر أصبح عاجلاً، حيث بدأت شركات البترول الروسية والفرنسية والإيرانية أعمال التنقيب عن واستخراج البترول، فقد سارع البلدان إلى تعزيز قوة الطالبان، وتزويدها بالطائرات والصواريخ والتشكيلات القتالية الباكستانية فى بعض الأحيان، والخبرة المدنية اللازمة لإدارة البلاد بعد السيطرة عليها .وفى أقل من عام ونصف، استطاعت قوات الطالبان أن تسيطر على معظم الأراضى الأفغانية، خاصةً المدن الإستراتيجية، ومراكز المعارضة الأساسية .

إيران والتطورات الأفغانية فى ظل حكومة الرئيس خاتمى:

يتضح مما سبق أن استقرار السلطة فى أفغانستان يتناقض مع الطموح الإيرانى إلى احتكار خطوط نقل البترول، لكن ذلك ليس كل الحقيقة، فإيران تعانى من الصراع الدائر إلى الشرق منها، حيث تتحمل عبء مليون ومائتى ألف لاجىء أفغانى لديها، كما أن عليها توفير الحماية لعشرات الآلاف من الشيعة فى أفغانستان، وهى ترغب فى أن يستقر الأمر فى أفغانستان لأنها تعتبر الجسر الذى يربط إيران بدول آسيا الوسطى الإسلامية، خاصةً طاجيكستان، ولذلك، باستثناء حزب الوحدة الشيعى، لم تعمل إيران على دعم أي من الفصائل المتصارعة، وقد بذلت حكومة الرئيس رفسنجانى السابقة الكثير من جهود الوساطة ومحاولات التوفيق بين القوى المتصارعة، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة، وكانت تهدف دائماً إلى إيجاد صيغة للحكم تضمن تمثيلاً عادلاً لكافة الأعراق والقوى السياسية، من خلال حكومة ائتلافية، غير أن تحالف حكمتيار، ثم الطالبان بعد ذلك، كانت دائماً تفسد تلك

الجهود بإصرارها على الانفراد بالسلطة، وفى كل الأحوال كانت الحكومة الإيرانية تضمن لحزب الوحدة الشيعى المتمركز فى مدينة " باميان " التوازن فى الصراع القائم وعدم التعرض له من قبل الفصائل الأخرى، وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٨م .

١ ـ طالبان والعداء المباشر لإيران:

أ ـ فى الأسبوع الأول من شهر أغسطس ١٩٩٨م، تمكنت قوات الطالبان من السيطرة على مدينة مزار الشريف، معقل تحالف المعارضة، وقامت باعتقال أربعين إيرانياً، كان الظن وقتها أن من بين المعتقلين تسعة دبلوماسيين وصحفيين، تبين بعد ذلك أن الدبلوماسيين قد قتلوا على أيدى هذه القوات، كما تأكد قيام حركة طالبان بقتل واعتقال آلاف من الشيعة المقيمين فى المدينة، أكد ذلك تحقيق أجرته الأمم المتحدة ، فيما وصف بأنه جريمة إنسانية وتجاوز للقوانين والأعراف الدولية، وقد أصدر مجلس الأمن الدولى قراراً يدين هذه الجريمة .

ب ـ خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٩٨م، ورغم أجواء التوتر التى تخيم على العلاقات بين إيران وكلاً من طالبان وباكستان، قامت حركة طالبان بالسيطرة على مدينة " باميان "، معقل حزب الوحدة الشيعى .

٢ ـ رد الفعل الإيرانى:

اعتبرت إيران أن قتل الدبلوماسيين هو تجاوز لهيبة الدولة، وأن عمليات قتل الشيعة، ورفض تمثيل كافة القوى السياسية فى حكومة طالبان وإعلانها العداء لإيران، كل ذلك يخوّل لإيران القيام بتوجيه ضربة عسكرية، وفق الفصل السابع والبند ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، باعتبار أن هذا دفاع مشروع عن النفس، وعلى ذلك قامت القوات الإيرانية بحشد حوالى ٢٠٠ ألف مقاتل من تشكيلات الحرس الثورى والقوات البرية وسلاح الطيران، وذلك على طول الحدود الإيرانية الشرقية المشتركة مع أفغانستان، وأمام ذلك، وجهت حركة طالبان الفرقة الرئيسية لديها، والبالغ عددها ٢٥ ألف مقاتل، ونشرت عدداً من صواريخ سكود على الحدود مهددة بضرب المدن الإيرانية الشرقية .

٣ ـ خاتمى والمأزق الحرج:

وجد خاتمى نفسه بين خيارات صعبة :

أولاً :تزايدت الضغوط الداخلية من جانب المحافظين ضده، إذ يتحمل خاتمى المسئولية المباشرة عن سقوط مدينة باميان الهامة بالنسبة لحزب الوحدة الشيعى وبالنسبة لإيران، وذلك لأن مساندة إيران لحزب الوحدة تراجعت بفعل سياسات خاتمى الخارجية، والتى عرضّت إيران للخديعة من باكستان إثر اتفاق إيرانى باكستانى على السماح لطالبان بالسيطرة مقابل ضمان باكستان أن تقوم طالبان بتشكيل حكومة ائتلافية تستوعب كافة القوى السياسية، بما فيها الشيعة، وهذا ما لم يحدث .

كذلك الثورة العارمة التى اجتاحت الشارع الإيرانى عقب الإعلان عن مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين فى مزار الشريف، ومطالبة الجماهير بالقصاص من القتلة .

وهذا يفرض على الحكومة ضرورة اتخاذ إجراء عسكرى من شأنه إعادة تصحيح الأوضاع .

ثانياً: أن الإجراء العسكرى سيكون شديد التكلفة بالنسبة لإيران، فالضربات الصاروخية لن تغير من خريطة الوضع السياسى الجديد فى أفغانستان، والدخول فى حرب بالقوات البرية سيجر إيران إلى حلقة جديدة من الحروب طويلة المدى، خاصة وأن باكستان والولايات المتحدة لن تتركا طالبان تواجه مصيرها بمفردها، والولايات المتحدة ترغب فى إضعاف إيران من خلال جرها إلى الانكفاء شرقاً فى حرب ستؤدى إلى انكماش السياسة الخارجية والبرامج الاقتصادية الإيرانية، وفى كل الأحوال، تفقد إيران

مصداقيتها ودورها في المنطقة وفي العالم الإسلامي الذي تترأس الدورة الحالية لمؤتمره.

ـ تغليب الخيار السياسي:

استطاعت الحكومة الإيرانية إقناع المحافظين وامتصاص الثورة الجماهيرية، وأوقفت التصعيد العسكري عند مستوى المناورات الضخمة على الحدود، مع الإعلان دائماً عن أن الخيار العسكري سيظل قائماً، وعلى المستوى السياسي تحركت إيران كالآتي :

١ – طالبت الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتدخل والقيام بدور فعال لتسوية الأزمة وفق المطالب الإيرانية التي تمثلت في:

أ – القبض على مرتكبي جريمة قتل الدبلوماسيين، وتسليمهم للمحاكمة في إيران [٦٩].

ب ـ تسليم الإيرانيين المعتقلين لدى طالبان.

ج ـ التوقف عن الانتهاكات التي تقوم بها الحركة ضد حقوق الإنسان في أفغانستان، خاصةً عمليات الإبادة التي يتعرض لها الشيعة هناك .

د – تشكيل حكومة ائتلافية تستوعب كل القوى السياسية في أفغانستان .

و قد قامت الأمم المتحدة بجهود كثيرة في هذا الصدد، منها إيفاد الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً خاصاً إلى كل من طالبان وباكستان وإيران، كما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من كل من باكستان والعربية السعودية والإمارات العربية، بوصفها الدول الوحيدة التي اعترفت بحكومة طالبان، أن تتوسط لدى الحركة لوقف الاعتداءات على المدنيين خاصةً الشيعة .

٢ – اتهمت إيران كلاً من الولايات المتحدة وباكستان بمساندة الحركة، ذات الأفكار المتطرفة وغير المقبولة من كافة دول المنطقة، وذلك بهدف إيجاد بؤرة توتر دائمة على حدود إيران الشرقية، وحذرت من خطورة هذه الأفكار على سمعة الإسلام، التي تسعى الولايات المتحدة إلى تشويه سمعته [٧٠].

٣ – العمل على التنسيق مع التحالف الذي يسعى إلى مقاومة سيطرة طالبان، والذي يدعم تحالف المعارضة، وهذا التحالف يتضمن :روسيا وطاجيكستان وقرغيزستان أوزباكستان وقازاقستان [٧١].

و بالفعل تلقت قوى المعارضة دعماً كبيراً من تلك الدول،الأمر الذي مكن قواتها بقيادة أحمد شاه مسعود من تحقيق انتصارات مهمة على قوات حركة الطالبان، والسيطرة على عدة مناطق إستراتيجية إلى الشمال من أفغانستان، وقد أدت مساعي إيران السياسية إلى عزل جماعة الطالبان نسبياً، حيث أعلنت باكستان أنها لن تتدخل لمساندة طالبان إذا تعرضت لهجوم إيراني، كما قامت السعودية بسحب بعثتها الدبلوماسية لدى طالبان، وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي لطالبان لديها، وإذا كانت إيران قد آثرت إتباع سياسة ضبط النفس، وعملت على تفادي التورط في عمل عسكري في هذه الظروف الخطرة، فإنه من المؤكد أن مستقبل العلاقة بين إيران وجوارها الشرقي مرهونٌ بالتوازنات العسكرية بين طالبان وقوى المعارضة، وبالتوازنات السياسية بين الأطراف الخارجية، ذات الصلة بالصراع القائم في أفغانستان .

(ثالثاً): السياسات الإيرانية في النظام الدولي:

إن الاقتراب من معالجة التفاعلات الإيرانية مع القوى الكبرى في النظام الدولي تستدعي إلى الذهن ثلاث مراحل رئيسية مرت بها تلك التفاعلات، المرحلة الأولى ارتبطت بقيام وتأسيس الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، ثم قيام الحرب العراقية الإيرانية واستمرارها حتى عام ١٩٨٨م، واتسمت هذه المرحلة بالعداء الشديد، والمتبادل، بين إيران في ضوء مبادئها الجديدة وتصوراتها حول النظام الدولي وسياسات القوى الكبرى فيه، وبين تلك القوى خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب

أزمة الرهائن الأمريكيين، وموقف إيران من الصراع العربى الإسرائيلى، كذلك تأجج العداء بين إيران والاتحاد السوفييتى بسبب مشاركة إيران فى دعم المقاومة الأفغانية للغزو السوفييتى، وعلى ذلك، فقد ظلت إيران طوال هذه الفترة تعانى من عزلة دولية شبه كاملة.

المرحلة الثانية :وهى مرحلة تتجلى بدايتها منذ عام ١٩٩٢ م، حيث ارتبط التغير فى مواقف القوى الكبرى تجاه إيران بالشكل الذى اتخذته السياسة الإيرانية تجاه أحداث حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى النهاية الدراماتيكية للاتحاد السوفييتى، وتبدل أنماط التفاعل بين إيران والمنطقة المجاورة لها من الشمال، فى إطار نمط العلاقات التى استجدت بين إيران وروسيا الاتحادية، كل تلك المتغيرات الإقليمية والعالمية جاءت بالتوازى مع متغيرات هامة على الصعيد الداخلى فى إيران، إذ بانتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨م، بدأت فى إيران مسيرة طويلة وعميقة استهدفت إعادة بناء الدولة من خلال عدة برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، فكانت خطتا الإصلاح الأولى والثانية (١٩٨٩م - ١٩٩٧م) الأمر الذى أدى إلى انفتاح إيران على الاقتصاد العالمى، وكثرة المشروعات الكبرى مع تخطيط قنوات الاستثمارات الأجنبية. ومن ثم مثلت إيران مجالاً استثماريا أغرى رؤوس الأموال الأجنبية، خاصةً الأوروبية، واستطاعت بذلك أن تكسر جدار العزلة تدريجياً مع كلاً من الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين واليابان، ولم يتبقى سوى الولايات المتحدة التى ظلت تحارب ضد اندماج إيران فى النظام الدولى، وضد تطور علاقاتها مع الدول الأخرى، بكل الوسائل.

المرحلة الثالثة: وهى المرحلة التى بدأت مع تولى الرئيس خاتمى مقاليد السلطة فى إيران، وهى مرحلة تتميز بسمتين، الأولى: هى أن إيران قد تجاوزت مجرد الرغبة فى إقامة علاقات مع دولة أو دولاً كبرى فى النظام الدولى، إلى مستوى أكبر، حيث أصبحت إيران دولة ذات قدرات كبيرة يتكامل فيها الجغرافى والسياسى والاقتصادى والعسكرى، بحيث تدخل إيران مسرح التفاعلات الدولية ولها قدرٌ من القوة والهيبة يفتح لها آفاق القدرة على المناورة السياسية .والثانية: هى أن المشكلات الآن تتركز فى العلاقات الإيرانية الأمريكية، دون أن تملك الولايات المتحدة قدرة كبيرة على التأثير فى سياسات الدول الكبرى الأخرى تجاه إيران، كما كانت تفعل قبل ذلك، ومن هنا يأتى التركيز على العلاقات الإيرانية الأمريكية بالدرجة الأولى.

[١] العلاقات الإيرانية الأمريكية: بالنسبة للولايات المتحدة:

منذ أن أعلنت نتائج الانتخابات الرئاسية فى إيران، والولايات المتحدة تلّح فى طلب إقامة حوار رسمى مع إيران، تمهيداً لإقامة علاقات سياسية كاملة، بعد مناقشة القضايا العالقة بين البلدين، والواقع أن هناك دوافع أمريكية قوية لهذا الطلب، يلخصها زبيجنو بريجنسكى، مستشار الأمن القومى الأسبق وصاحب الكتابات المتخصصة فى منطقة وسط آسيا والاتحاد السوفييتى، بقوله :إن الأمريكيين يؤمنون بأن هناك مصالح أساسية مشتركة بين البلدين، خاصةً فى المنطقة الواقعة شمال إيران مباشرةً، وأن انتخاب الرئيس خاتمى ودعوته للحوار، وراء تحسين أجواء العلاقة بين البلدين [٣٦] .و هو يقصد بترول القوقاز الذى سيكون بمثابة المخزون الإستراتيجى الجديد فى معادلة القوة والأمن على المسرح الدولى خلال القرن القادم.

وإذا كانت الضغوط الاقتصادية من جانب المؤسسات الأمريكية العاملة فى مجالات النفط تدفع الولايات المتحدة نحو ضرورة إعادة العلاقات مع إيران، فإن التفاهم الإيرانى الروسى حول تنظيم واستخراج النفط فى بحر قزوين وحقول القوقاز، وكذلك دخول أوروبا بثقل كبير عبر شركاتها المختلفة فى الاستثمارات البترولية الإيرانية جنوباً فى

الخليج وشمالاً عند بحر قزوين، أدى إلى ضرورة الإسراع في إقامة هذه العلاقات.

وإذا كانت الولايات المتحدة راغبة فعلاً في إعادة العلاقات مع إيران، إلا أنها أيضاً ترغب في أن تسوى بعض القضايا العالقة بين البلدين، خاصة موقف إيران من الصراع العربي الإسرائيلي، والتسلح الإيراني، لذلك فإننا نلاحظ من خلال تصريحات المسئولين الأمريكيين، أن هناك مسارين لتلك التصريحات:

الأول: إعلان العداء والاتهام بممارسة الإرهاب والتشديد على أولوية بقاء الحظر المفروض على التعامل مع إيران، وفي هذا السياق، فإن التقرير السنوي الذي تصدره الخارجية الأمريكية في أول مايو ١٩٩٨م، جاء مماثلاً للتقارير السابقة، حيث كررت الولايات المتحدة اتهامها لإيران بممارسة الإرهاب، ورغم ما صرح به كبار المسئولين الأمريكيين، خاصة كلنتون، حول الديمقراطية التي بدت ظاهرة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، إلا أن التقرير جاء فيه أن " السياسات الإيرانية لم تتحسن فيما يتعلق بمساندة الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان "[٣٣]. وقد هاجمت إيران هذا التقرير بشدة، وقالت وكالة الأنباء الإيرانية إن هذا التقرير " يعزز جدار الحذر بين البلدين"[٣٤]. وفي تصريح له أعلن جيمس فولي، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، أنه لا يمكن تطبيع العلاقات بين العالم وبين دولة ترعى الإرهاب مثل إيران. وخلال زيارته للسعودية، أكد آل جور نائب الرئيس الأمريكي، أن بلاده ملتزمة بأمن الخليج وقال " إن إيران دولة ترعى الإرهاب، ومساعيها لتحسين العلاقات مع دول الخليج بدعوى توجهات جديدة، ما هي إلا مساعي للسيطرة الإقليمية"[٣٥]. وفي نفس الوقت واصلت الولايات المتحدة مساعيها لحرمان إيران من التكنولوجيا الحديثة، وبصفة خاصة التكنولوجيا العسكرية، وذلك من خلال الضغط المكثف على روسيا والصين، وعملت على ترويج وإثارة المخاوف لدى دول الخليج، بهدف عرقلة عمليات إعادة العلاقات وتطوير التعاون بين إيران ودول الخليج، فضلاً عن الجهود الأمريكية لخلق بؤرة توتر شرقي إيران، من خلال جماعة طالبان الأفغانية.

المسار الثاني: إبداء حُسن النية، وتجديد دعوى الحوار وإعادة العلاقات السياسية، وفي هذا السياق، وفي خطاب لها أمام الجمعية الآسيوية في نيويورك، قالت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية " إن الولايات المتحدة تحترم تماماً سيادة إيران، وتتفهم وتحترم رغبتها القوية في الحفاظ على استقلالها، والولايات المتحدة لا تسعى للإضرار بهذه السيادة "، وفي نفس الحديث، أعربت أولبرايت عن استعداد الولايات المتحدة لـ "إستكشاف سبل أخرى لبناء الثقة المتبادلة، وتفادي أوجه سوء الفهم، ويجب على الجمهورية الإسلامية أن تدرس خطوات موازية"[٣٦]. وقالت اولبرايت إن العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران ستستمر، ما لم تؤكد إيران عملياً تخليها عن ممارسة الإرهاب.

مارتن إنديك، مساعد وزير الخارجية، صرح بالقول: " إن حكومة الرئيس خاتمي حققت تقدماً ملموساً، لكنها تحتاج إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتبديد القلق الأمريكي بشأن الإرهاب، وسياستها بشأن الأسلحة "[٣٧].

الرئيس الأمريكي بل كلينتون استخدم "حق الاعتراض" لإحباط مشروع قانون تقدم به الكونجرس لفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تبيع لإيران تكنولوجيا صواريخ، وجاء في بيان مرفق بالمشروع المرفوض أن: "هذا المشروع سيعيق مصالحنا القومية، ويُزيد صعوبة بلوغ أهدافنا، لذلك أستخدم حق الاعتراض لإحباط هذا المشروع"[٣٨].

ولدى مغادرته الكويت متوجهاً إلى السعودية، صرح تيد ستيفنز، رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ، بأنه طالب حكومته بضرورة الإسراع بالحوار مع إيران، وأنه سوف يدعو واشنطون للسماح له بالاجتماع مع البرلمان الإيراني، وقال " إن الوقت حان للحوار مع طهران في ضوء الاتجاه الواضح في الخليج تجاه إيران " [٧٩].

ورغم حملة التصعيد والتحذير الأمريكي من خطورة امتلاك إيران لصاروخ " شهاب ـ ٣ "، إلا أن الرئيس كلينتون أكد على عدم تأثير التجربة الصاروخية الإيرانية على دعوة الولايات المتحدة إيران لإجراء حوار رسمي، وقال "إنني مستعدٌ لبحث قضية التسليح الإيراني مع الرئيس خاتمي" [٨٠].

بالنسبة للموقف الإيراني :استقبل المسئولون الإيرانيون التصريحات الأمريكية باستياء شديد، حيث وصفوا الاتهامات الأمريكية لإيران بمساندة الإرهاب بأنها محض افتراء، كما وصفوا دعوتها للحوار بأنها غير جادة وهدفها الأساسي استغلال الخلافات التي تبدو على السطح بين الإصلاحيين والمحافظين في النظام الإيراني ومحاولة زيادتها .

ناطق نوري، رئيس مجلس الشورى، استبعد أي تطبيع للعلاقات مع الولايات المتحدة " نظراً لمنطق الولايات المتحدة المرفوض في التعامل " كما اتهم واشنطن بالسعي إلى " شق الصف المجتمع الإيراني "، كما نقلت صحيفة " طهران " عن نوري قوله " إن التصريحات الأخيرة التي أدلت بها أولبرايت ترمي إلى شن حرب نفسية ضد بلادنا" [٨١].

و مع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على اتهام إيران بمساندة الإرهاب، يرى هاشمي رفسنجاني، الرئيس السابق، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، أن رغبة واشنطون في الحوار الرسمي غير صادقة، وقال إن تطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة غير ممكن الحدوث نتيجة عدم توفر الأسس المقبولة لمثل ذلك التطبيع.

السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة، هادي نجاد حسينيان، هاجم السياسات الأمريكية تجاه الدول التي تختلف معها، وقال " بأخذ جميع التطورات الأخيرة في الاعتبار، فإننا نشترك في الرأي القائل بأن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، والتي تحركها مصالح قصيرة النظر، وتؤثر فيها دول وجماعات معينة، لها مصالح راسخة في تأييد العداء الأمريكي / الإيراني، هي سياسات لا تواكب التطورات في منطقتنا، وما زالت غافلة عن التغيير، لكننا ندرك أن هناك لهجة إيجابية ناشئة تدعو إلى تغيير في السياسة الأمريكية تجاه إيران، وهذه تحتاج إلى تأكيدها بالأفعال" [٨٢]. وقال أيضاً: "إن الكثيرين من المسئولين الأمريكيين يميلون إلى النظر إلى إيران والمنطقة بعقلية الحرب الباردة، وهو ما يترتب عليه اتهامات لا أساس لها، ومخططات عقيمة "، وهاجم حسينيان قانون العقوبات الأمريكي على إيران وليبيا، وقال " إن هذا القانون يلحق الضرر بالشركات الأمريكية التي ما زالت محرومة من الاشتراك في مثل هذه المشروعات، كما أن القانون يساهم بدرجة أو بأخرى في عرقلة التنمية في إيران ومنطقة بحر قزوين "[٨٣].

وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي رحب باللهجة الإيجابية للخطاب الأمريكي الجديد، الوارد في تصريحات أولبرايت والرئيس كلنتون، لكنه طالب أن تقترن التصريحات الأمريكية بالأفعال " إن واشنطون تستطيع أن تختصر الطريق من خلال وقف الحظر المفروض على التعاون مع صناعة البترول الإيرانية، وتحديداً فيما يتعلق بعمليات نقل بترول بحر قزوين إلى المياه الدولية عبر الأراضي الإيرانية " [٨٤] وبالنظر إلى موقف كلا البلدين من قضية إعادة العلاقات بينهما، يمكن استخلاص ما يلي:

أولاً :الولايات المتحدة الأمريكية :

١ - ضرورة التغيير :بعد أن فشلت فى تأكيد الصفة الإرهابية للوجه الإيرانى، ولم تتمكن من تحقيق أهدافها الرامية إلى إحكام طوق العزلة المفروض على إيران، والذى انهار بسبب تجاوز دول كبرى مهمة له، مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا والصين واليابان، وفى ضوء تزايد أهمية إيران كفاعل دولى مؤثر فى أكثر من منطقة إقليمية، منطقة الخليج ومنطقة القوقاز ووسط آسيا، وهى نطاقات شديدة الأهمية بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية، على خلفية ذلك كله، كان لزاماً على صانعى القرار فى الولايات المتحدة أن يعملوا على إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، بحيث توافق التغيرات والمستجدات التى تجاوزت أسس إستراتيجية الاحتواء السابقة، التى تأكد فشلها تماماً .

٢ - اتجاه التغيير :وفق الاعتبارات السابقة لزم التغير فى التعامل مع إيران، لكن ذلك لا يعنى تغير الأهداف أو القضايا، فلا تزال إيران فى المنظور الأمريكى دولة مارقة، تقف فى المربع المناقض لموقف الولايات المتحدة فى الكثير من الزوايا، على مستوى الفكر الإستراتيجى، وبالتالى على مستوى الممارسة، والموقف من إسرائيل وجماعات المقاومة المسلحة فى فلسطين ولبنان، وترتيبات الأمن فى الخليج ، وتفسير خطوط العلاقات بين الولايات المتحدة ودول العالم الثالث وأسس تلك العلاقات، كل ذلك نماذج واضحة تؤكد عمق الهوة بين الطرفين، ولا شك أن الولايات المتحدة تدرك ذلك، كما أن سلوكها تجاه إيران أيضاً لا يُغفل هذا المعنى، فدعوة الحوار التى تنادى به الولايات المتحدة، ليس إلا نداء يطالب إيران بالتراجع عن مواقفها، والرجوع إلى حظيرة التبعية، أما السياسات الفعلية تجاهها فهى عدائية بشكل ظاهر، ويمكن قراءتها بوضوح من خلال النشاط الأمريكى المكثف والمستمر، سواءً فى أفغانستان من خلال تحريض طالبان، أو فى الحرب الشرسة التى تعلنها الولايات المتحدة ضد المصالح الاقتصادية الإيرانية فى منطقة وسط آسيا والقوقاز، وضد المؤسسات الدولية التى تتعاون مع إيران تكنولوجياً فى المجالات العسكرية والمدنية على حدٍ سواء .

ثانياً :بالنسبة لإيران :

١ - يلمح الإيرانيون مواقفاً داخل الولايات المتحدة تقتنع بضرورة تغيير السياسات الأمريكية تجاه إيران، سواءً كانت دوافعها اقتصادية، مثل قطاع الاستثمارات خاصةً البترولية، أو كانت دوافعها سياسية، مثل مراكز الأبحاث والدراسات السياسية، وحتى بعض الشخصيات فى السلطات الأمريكية، ولأن إيران فى حاجة ماسة إلى دعم برامجها الاقتصادية بكل من التكنولوجيا ورؤوس الأموال الأمريكيين، فهى تسعى إلى استغلال هذا الاتجاه فى الضغط على الإدارة الأمريكية لتغيير سياساتها العدائية تجاهها، من هنا نجد أن الحوار الإيرانى المطروح هو حوار غير رسمى يخاطب الشعب الأمريكى بعيداً عن أى مشروطية سياسية من جانب الإدارة الأمريكية .

٢ - تدرك إيران أن هناك معوقات رئيسية تحول دون إيجاد أرضية مشتركة من شأنها أن تسهم فى بناء علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، بعض هذه المعوقات مصدره طبيعة الأهداف الأمريكية من دعوة الحوار الرسمى، وبعضها يتعلق بالموقف الفلسفى والفكرى الكامن فى الصياغات الإيرانية للنظر إلى الولايات المتحدة، خاصة لدى المحافظون، وهو موقف يتأصل فيه العداء، وتغذيه ذاكرة تاريخية لدى الشعب الإيرانى،هذه الذاكرة لا ترى أن هناك أمل فى تغيير الممارسات الأمريكية، أو فى تغيير سمات الاستعلاء والهيمنة والاستغلال، التى تتسم بها سياسات الولايات المتحدة فى علاقاتها بالدول الإسلامية، ودول العالم الثالث عموماً، ومن هنا ترفض إيران العرض الأمريكى بإقامة حوار رسمى، وتصف هذا العرض بعدم الجدية، وأنه يستهدف شق صف المجتمع الإيرانى .

[٢] - العلاقات الإيرانية / الأوروبية :

ظل الاتحاد الأوروبى ملتزماً بإستراتيجية " الاحتواء المزدوج " التى أوجدتها الولايات المتحدة لعزل إيران حتى أوائل التسعينيات، حيث افترق الموقف الأوروبى عن الأمريكى عندما توصل الاتحاد الأوروبى إلى شكل جديد للتعامل مع إيران، وهو ما عرف بسياسة " الحوار النقدى "، ومنذ عام ١٩٩٢م، أخذت العلاقات الأوروبية الإيرانية فى التطور على المستويين السياسى والاقتصادى، ورغم التصعيد الأمريكى العدائى ضد إيران، والذى بلغ ذروته عام ١٩٩٦م عندما صدر قانون داماتو، إلا أن التعاون الأوروبى الإيرانى لم يتوقف، بل وأصبحت الاستثمارات الأوروبية صاحبة أكبر حصة فى المشروعات الاقتصادية فى إيران، وبلغ حجم التبادل التجارى بين الطرفين ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٦م، وعندما نشبت أزمة بين إيران وألمانيا بسبب محاكمة برلين الشهيرة، كان واضحاً أن الاتحاد الأوروبى يعطى أولوية كبرى لعلاقاته مع إيران، وبذل الاتحاد جهوداً كبيرة للضغط على ألمانيا بالشكل الذى أدى إلى تسوية القضية وإعادة التمثيل الدبلوماسى مع إيران بالشروط الإيرانية، كما ساند الاتحاد الأوروبى بقوة شركة " توتال " الفرنسية فى مواجهة قانون العقوبات الأمريكى، حتى اضطرت الولايات المتحدة إلى استثناء الشركات الأوروبية من نطاق سريان القانون.

و فى أوائل عام ١٩٩٨م عقد الاتحاد الأوروبى عدة اجتماعات بحث خلالها سبل تطوير علاقاته مع إيران، وفى مايو من نفس العام، أرسل الاتحاد وفد ترويكا برئاسة ألبرت روهان، الأمين العام لوزارة الخارجية النمساوية، ويرافقه جون سفيرت مساعد سكرتير الدولة البريطانى، وأندرياس فون هوسيلى، الدبلوماسى الألمانى الخبير بشئون الشرق الأوسط، وقد صرح الوفد الأوروبى ومحمود محمدى، المتحدث الرسمى باسم الخارجية الإيرانية، وذلك فى بيان صدر عقب مباحثات الطرفين، أن الاتحاد الأوربى قد تخلى عن سياساته المتشددة تجاه إيران، وأنه استبدل سياسة " الحوار النقدى " بسياسة جديدة، هى سياسة " الحوار المفتوح " [٨٥].

العلاقات الإيرانية الألمانية :تتميز العلاقات الإيرانية مع ألمانيا بأنها الأكثر كثافةً فيما يتعلق بالتبادل التجارى والتعاون التكنولوجى، ورغم حدة الأزمة التى نشبت بين البلدين نتيجة حكم محكمة برلين الذى يدين مسئولين كبار فى الحكومة الإيرانية، إلا أن هذه الأزمة تم تجاوزها بسرعة، وعادت العلاقات بينهما إلى سابق عهدها. وخلال زيارة قام بها بيتر دينجينز، مدير إدارة الشرق الأوسط فى الخارجية الألمانية، صرح دينجنيز بأن موقف بلاده يختلف مع موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق باتهام إيران بمساندة الإرهاب، وأن ألمانيا " لم تتهم الجمهورية الإسلامية مطلقاً بالإرهاب "، كما أكد أن بلاده تأمل " ألا تؤثر مثل تلك الاتهامات سلبياً على العلاقات بين البلدين " [٨٦].

العلاقات الإيرانية / البريطانية :

ظلت العلاقات بين بريطانيا وإيران فى حالة قطيعة كاملة، وذلك على خلفية فتوى الخمينى بإهدار دم الكاتب الهندى الأصل، البريطانى الجنسية، سالمان رشدى، ولكن منذ تولى خاتمى السلطة فى إيران، طرح الاتحاد الأوروبى على إيران أن يتم تطوير علاقاته مع إيران بدرجات أكبر، وأن تعود العلاقات الإيرانية البريطانية إلى حالتها الطبيعية، مقابل إلغاء الفتوى وعدم ملاحقة هذا الكاتب، غير أن الموقف الإيرانى كان واضحاً منذ البداية، فتتوى الإمام الراحل هى فتوى دينية صدرت عن أعلى مرجع فى المنظومة الدينية الإيرانية، ولا يملك أحد حق إبطالها، كما أنه بفرض صدور فتوى جديدة من المرشد الحالى على خامنئى، فإن هذا لا يؤدى إلى تغير الوضع، حيث لا تلغى الفتاوى بعضها بعضاً .

و رغم ذلك، فقد أنفقت بريطانيا ١،٦ مليون دولار لتجديد أثاث السفارة البريطانية فى طهران، تمهيدا للزيارة التى قام بها ديرك فانشيت، وزير الدولة البريطانى لشئون الخارجية [٨٧]، وقد صرح روبن كوك بأنه " راغب جداً فى تطوير العلاقات بين بريطانيا وإيران، شريطة أن تحل مشكلة سالمان رشدى " .

وخلال شهر أكتوبر ١٩٩٨م، تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بعد أن تعهدت الحكومة الإيرانية لبريطانيا بـ " عدم السعى لقتل سالمان رشدى "، ورغم أن هذا التعهد لا يمس الفتوى، ورغم أن الحكومة الإيرانية لم تكن قد أعلنت من قبل أنها تتعقب سالمان رشدى، كما أن الجوائز المالية التى عُرضت لمن يقتله، هى جوائز مقدمة من قبل مؤسسات اقتصادية واجتماعية من خارج السلطة فى إيران، إلا أن بريطانيا روجت التعهد الإيرانى بعدم تعقب سالمان رشدى، كما لو كان إلغاءً للفتوى، وهو ما نفته الحكومة الإيرانية، كذلك فقد تزايدت حجم المبالغ التى ترصدها مؤسسات غير حكومية، وشخصيات عامة، إلى ما يقرب من مليارى دولار لمن يقتل سالمان رشدى .

العلاقات الإيرانية /الفرنسية :

ترتبط إيران وفرنسا بعلاقات هى الأكثر تميزاً من بين دول الاتحاد الأوروبى، فمنذ أوائل التسعينيات ظلت فرنسا هى الشريك الرئيسى لإيران فى مجالات التجارة والاستثمار، خاصةً فى ما يتعلق بالبترول، وهى علاقات تتسم بالاستقرار والوضوح .

العلاقات الإيرانية / الإيطالية :

فى سياق العلاقات المتنامية بين إيران ودول الاتحاد الأوروبى، تطورت العلاقات بين إيطاليا وإيران، وكان أبرز نقاط هذا التطور، الاتفاق الاقتصادى الذى أبرم بين البلدين هذ العام، والذى منحت إيطاليا بمقتضاه قرضاً لإيران قيمته مليارين ومائتى مليون دولار، وهو مخصص لشراء مصانع جاهزة ومعدات صناعية [٨٨] .

خاتمة .

منذ نهاية الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٨م، عمل النظام الإيرانى على إصلاح ما أفسدته الحرب، فجاءت خطتا الإصلاح الاقتصادى الأولى والثانية، والتى تلازم معها إصلاح سياسى، واستغرق ذلك فترتى حكم الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى، ١٩٨٩م - ١٩٩٧م، والفترة التى وصفت بأنها مرحلة بناء الدولة، مقابل الفترة السابقة عليها والتى وصفت بأنها مرحلة تأسيس الثورة .

وقد أدت مرحلة بناء الدولة، على المستوى الداخلى، بما شهدته من نشاط اقتصادى وسياسى وانفتاح على الخارج، وما ترتب على ذلك من حراك اجتماعى وتغيرات فى البنية الاجتماعية / الاقتصادية، أدت إلى تزايد المطالبة بتوسيع نطاق الحريات السياسية على مستوى الشارع الإيرانى، وإلى تبلور بنية فكرية وثقافية سياسية، نادت بحتمية إعادة بناء النظام السياسى، بما يحقق ثقلاً أكبر للمجتمع فى مقابل مؤسسات الدولة السياسية، وتنامت هذه المطالب فى ظل تبنى حكومة الرئيس رفسنجانى لها، وجاءت الانتخابات الرئاسية الأخيرة لتمثل ذروة انتصارات الإصلاحيين، حيث اختار الشعب الإيرانى الرئيس محمد على خاتمى باعتباره رمزاً للفكر الإصلاحى، وداعيةً لعناصر الحريات العامة .

و لم تكن المعركة بسيطة بين أنصار الحريات العامة والانفتاح على العالم، وبين المحافظين من أنصار التشدد وحدة الالتزام بالنصوص، إذ لم تكد تنتهى المعركة الانتخابية حول الرئاسة بين خاتمى وناطق نورى، حتى بدأت معارك سياسية أخرى كان أطرافها حكومة خاتمى، وائتلاف المحافظون فى مجلس الشورى ورموز الحرس الثورى والهيئة القضائية، وهى معارك اتسمت بالنظافة أخلاقياً وبالالتزام بقواعد اللعبة السياسية مهنياً، كما أن

شعور أطرافها بمختلف توجهاتهم بالمسئولية أدى إلى عدم انتقال آثار تلك المعارك لا إلى أنشطة الدولة وبرامجها التنموية، ولا إلى سياساتها الخارجية .

وعلى مستوى سياسات إيران الخارجية، وعلاقاتها بمحيطيها الإقليمى والدولى، يمكن القول أنه، خلال فترتى حكم الرئيس هاشمى رفسنجانى، كانت هناك متغيرات تحدث داخل إيران، تتعلق بتنامى مقدرات إيران الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن المستجدات التى أوجدتها حكومة الرئيس رفسنجانى فيما يتعلق بالخطاب الإيرانى تجاه العالم الخارجى. فإذا نظرنا إلى المستجدات التى حلت بالنظامين الإقليمى والدولى خلال التسعينيات، حيث حرب الخليج الثانية وآثارها على موازين القوى وأنماط التحالفات فى المنطقة، ثم انهيار الاتحاد السوفييتى، وما ترتب عليه من آثار على النطاق الإقليمى لإيران إلى الشمال والشرق منها، بحيث تعددت البدائل أمام صانعى القرار، كما تعقدت المشكلات الخاصة بالتفاعلات الإيرانية مع دول الجوار الجديدة، وذلك باكتشاف البترول فى بحر قزوين ودول القوقاز، الأمر الذى أدى إلى تزايد الأهمية الإستراتيجية لإيران بالنسبة للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى .

وفى هذه الظروف، التى تستدعى كثافة شديدة وغير مسبوقة فى التفاعلات الخارجية لإيران، جاء الرئيس محمد على خاتمى، فى الوقت الذى كانت معظم الدول، خاصةً القوى الكبرى، قد قطعت شوطاً طويلاً فى طريق بناء علاقاتها مع إيران، ولأن البرنامج السياسى للرئيس خاتمى يركز على البعد الثقافى باعتباره ركيزة رئيسية لإقامة علاقات تعاونية بين دول العالم باختلاف توجهاته الدينية والحضارية، من خلال حوار دائم، بعيداً عن لغة القوة وفرض المنطق الذاتى على الآخرين، بحيث بدا خطاب خاتمى وكأنه يقدم إيران بوجهٍ جديد مقابل الوجه الثورى المرفوض، فقد اعتمدت بعض القوى الدولية الراغبة فى إعادة علاقاتها مع إيران، على مضمون خطاب خاتمى باعتباره مبرراً للإقدام على بناء علاقة مع الدولة التى تصفها بالإرهاب، وإذا كانت هذه الحجة قد أعادت العلاقات البريطانية - الإيرانية، فإن العلاقات الأمريكية - الإيرانية لا يبدو أنها محتملة فى الأجل القريب .

بالنسبة للمنطقة العربية :هناك عدة حقائق تمثل معطيات رئيسية للسياسات الإيرانية :

أولاً: أن الجمهورية الإسلامية فى إيران، كنظام أفرزته الثورة الإيرانية، لا تعترف بالقومية العربية كأساس لتكتل سياسى يمكن أن تتعامل معه، وهذا موقف له روافد قوية من الذاكرة التاريخية والفكرية فى إيران، بعضها يندرج تحت رفض القوميات فى العالم الإسلامى، وبعضها يندرج تحت خبرة التعامل مع الشعوب العربية فى إطار الخلافة الإسلامية، وبعضها يتعلق بالطموحات الإيرانية المتعلقة بالدور الإيرانى، وما يترتب عليها من سياسات يمكن أن تتناقض مع طموحات دولاً عربية .

ونظرة عامة على شواهد العلاقات العربية الإيرانية المعاصرة، تكشف عن وجود ثلاث متغيرات أساسية تؤثر على هذه العلاقات :

المتغير الأول :بروز القوة الأمريكية وقيادتها للنظام العالمى الجديد، وتأثيرات ذلك على المنطقة عموماً، وعلى كل دولة عربية وعلى إيران، ويدخل فى إطار هذا المتغير، الممارسات الإسرائيلية ومسارات الصراع العربى / الإسرائيلى وموقف إيران من هذا الصراع .

المتغير الثانى: وجود بدائل للتعاون العربى الإيرانى، وهو ما أوجدته ظروف تفكك الاتحاد السوفييتى، وتمثل فى محاولات التمدد الإيرانى فى اتجاه الشمال والشرق، هرباً من الحصار الأمريكى المحكم من جهة الجنوب والغرب .

المتغير الثالث: تحولات القوة العربية ذاتها، فإذا كانت حرب الخليج الأولى قد كشفت عن تكتل قومي عربي ضد إيران " الفارسية "، فإن حرب الخليج الثانية، أدت إلى تفتيت القوة العربية، وإعادة تشكيل تكتلاتها، في ضوء آثارا نفسية ولدها الغزو العراقي للكويت، بحيث بدا أن هناك انقلاباً حدث في منظومة الأمن العربي، وفي قراءته لمصادر التهديد وأنماط التحالفات المحتملة.

ومع أن العلاقات العربية - الإيرانية شهدت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الثانية من حكم الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، إلا أنه ومع تولي الرئيس خاتمي مهام الرئيس في إيران في أغسطس ١٩٩٧م، اتخذت العلاقات العربية الإيرانية خطوات واسعة، خاصة دول الخليج، ورغم استمرار الموقف الإيراني من قضية الجزر الإماراتية، استطاعت إيران أن تطور إستراتيجيات للتعامل مع كل دولة عربية على حدة، وكان من أبرز نقاط التغير في السياسات الإيرانية تجاه القضايا المشتركة، هو ذلك الطرح الذي قدمه خاتمي حول تصور إيران للتعاون العربي الإيراني، والذي يقوم على أساس التعاون الشامل في إطار نظام إقليمي ركائزه الدول الأربع الكبرى في المنطقة، إيران والسعودية ومصر وسوريا، وهذا الطرح يختلف عن أي تصور إيراني سابق، إذ لا يركز على البعد العسكري فقط في أمن الخليج، ولا يستبعد القوى العربية غير الخليجية.

تبقى بعد ذلك جملة الدلالات التي يعبر عنها الحدث الإيراني، والتطور الحادث إثر تولي خاتمي بعد انتخابات رئاسية أهمها:

- أن الانتقال من وضع الثورة إلى وضع الدولة فرض جملة من التطورات المهمة، إن للثورة قوانين تحكمها، وتحول الثورة لدولة لها قوانين مغايرة، وإن إيران مثلت نموذجا للتحول من الثورة للدولة بما يعني، اختفاء بريق الزعامة الكارزمية المتعلقة بقيادة الثورة المتمثلة بالإمام الخميني والتي التفت حولها معظم القوى إلا فيما ندر، وبدت تتدخل في الاختلاف بين القوى السياسية المختلفة في إطار حسم تلك الاختلافات أو تنظيمها، هذه الزعامة وفق تعاظم عناصر تأثيراتها الشخصية مثلت حاجبا لتلك الصراعات أو بعضها، كما تدخلت في حسم ما ظهر منها، إلا أن الفراغ الذي أحدثه غياب خميني ليس فقط اختيار خليفة له ، بل يعني كيف يمكن ملء مساحات الفراغ التي ملأتها قدرات حركة الخميني كشخصية كارزمية ، وفي هذا المقام لم يكن أمام الثورة وبمرور الزمن إلا أن تتحول لدولة تقوم ببناء مؤسسات أو تعيد بناء مؤسسات، أو تستخدم مؤسسات، ولكن غاية أمرها أن تتقدم في مسارات الحركة لملء مساحة الفراغ القيادي المتمثل في الزعامة الكارزمية، هذا الانتقال يعني تزاحم القوى السياسة وتنافسها، وتنازع التوجهات والاتجاهات السياسية، هذا البروز جعل الاختلافات الكامنة أو المحجوبة ظاهرة، وبدت الصراعات من ناحية أخرى تتسم بقدر كبير من الندية أحدث حيناً قدراً من التوازن بين السلطات والمؤسسات إلا أنه أنتج في أحيان كثيرة صراعات اتخذت أشكالاً متعددة ومتنوعة وصلت إلى حد التصفية الجسدية، فهل يعتبر ذلك ضريبة التحول من الثورة إلى الدولة ؟، الأمر هنا يطرح أكثر من معنى أهمها أن أصول شرعية الثورة، تختلف وتتمايز عن أصول شرعية الدولة وأن أشكال التنافس السياسي في كل منهما تختلف، وأن الانتقال من وضع الثورة للدولة لابد أن يكون له ثمن، وإن إدارة عملية التنافس السياسي تتطلب قدرا من المهارة في استمرار التنافس ضمن القواعد السلمية المتعارف عليها في هذا المقام بما يعني رسم أدوار محددة وواضحة للمؤسسات المختلفة والعلاقات فيما بينها، وصياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فضلا عن ضرورة تأسيس قواعد للعلاقة السياسية ضمن تمثيل القوى السياسية المتنوعة وفن تعدد

الإرادات وما تفترضه حقائق التعددية، واستيعاب القوى السياسية الصاعدة من دون عنف في إطار التنافس والتداول السلمي وقدر غير يسير من التسامح السياسي.

– أما الدلالة الثانية فتتمثل في إطار مرحلة الانتقال من الثورة للدولة، أن تحاول القيادة السياسية إعادة رسم صورتها في الداخل والخارج، وإعادة صياغة العلاقات الإقليمية والخارجية والدولية، إن إدارة عملية الانتقال ومع تفاعل الداخلي والإقليمي والدولي يفرض التعامل مع معادلات وعناصر وشروط بحساسية شديدة توزن بها معادلة العلاقات بين هذه الأطراف جميعاً.

إن الثورة باعتبار أحداثها منظومة من التغييرات في الرؤى والعلاقات بشكل جذري اكتسبت بحكم التاريخ والأيدلوجيا والجغرافيا أعداءً وخصوماً، أو على الأقل تظل دول معينة بحكم الجوار في حالة توجس وحذر من التغير القادم.

الثورة الإيرانية ولدت في وسط وبيئة غير مواتية، وبدت مقولات مثل تصدير الثورة والعداء لقوى الاستكبار العالمي تُحدث أثرا في صياغة العلاقات على المستوى الإقليمي والدولي، وبدت هذه العلاقات تتسم بالصراع الظاهر تارة أو بالصراع الخفي تارة أخرى، وبدت هذه الشعارات مناسبة للتعبئة الداخلية المستمرة ضد أعداء الثورة في الداخل والخارج.

أما حال انتقال الثورة إلى دولة فتعني علاقات في أشكال أخرى، تخفت فيها حدة الشعارات، وتبرز المصالح، ومتطلبات تنفيذ السياسات من استقرار في الداخل والقدرة على مد جسور التواصل مع المحيط والوسط، بل والخارج بما يتيحه من قدرات لبلوغ المصالح وتنفيذ السياسات. الانتقال من الشعارات إلى السياسات وأدوات التنفيذ، تضفي على الحركة قدرا من البراجماتية في التعامل مع المتغيرات المختلفة والمجال الحيوي للسياسات خاصة حينما يتعلق الأمر بقوة إقليمية كبرى مثل إيران، التغيرات فيها متعدية الأثر والتأثير.

الدولة في إيران استطاعت – وإلى حد كبير – أن تدير عناصر التسيير السياسي الداخلي والتدبير السياسي الخارجي بكفاءة لا بأس بها، إلا أن مراحل الانتقال وسياساتها غالبا ما تكون غير مأمونة العواقب.

توجهات السياسة الإقليمية والخارجية لإيران، العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص عبرت عن مناسبات مهمة تبرز فيها حجم التغيرات وآلياتها وتأثير هذه التوجهات الخارجية على حركة القوى السياسية في الداخل وتنافسها.

– الدلالة الثالثة في هذا المقام تتمثل في قدرات التسيير لدى القيادة السياسية في إطار تفهمها للقدرات التي تملكها بالتاريخ والجغرافيا ضمن رؤية استراتيجية ورؤى مشتقة منها في إطار التنفيذ والتسيير والتدبير، إن تحويل الإمكانات إلى قدرات، والقدرات إلى طاقات، والطاقات إلى فاعليات، والفاعليات إلى تأثير وتمكين في المجال السياسي هي أمور مرهونة بوعي الإمكانات ووعي المعادلات في التفاعل بين الداخل والخارج إن القيادات الإيرانية في تطورها من مسار الثورة إلى الدولة استطاعت وإلى حد كبير استثمار هذه الثوابت ضمن علاقات متغيرة ومتبدلة في الصور والأشكال إلا أنها تناسبت وإلى حد كبير مع طبيعة المراحل وانتقالها.

إن هذا يعني الكثير ضمن فشل سياسات الحصار الأمريكية وسياسات الأضواء (قانون داماتو)، وإدارة العلاقات الإيرانية الأوربية بما يؤكد عناصر الندية وتبادل المصالح، وصياغة العلاقات الإقليمية بما يتجاوز الخلافات السابقة والخروج من دائرة التربص والتوجس إلى دائرة العلاقات الحسنة والتعاونية –إدارة النزاع الإيراني الأفغاني (طالبان)، إنها سياسات استطاعت أن تستثمر الإمكانات

المتاحة – قدر الإمكان، وبقيت القوى السياسية قد تمثل نوعا من توزيع الأدوار إلا أن حجم التحديات الداخلية في إيران والصراع بين القوى المتنافسة، وخطط التنمية لا يزال يمثل حدودا مهمة في سياق الحركة الخارجية، خاصة مع التحول في مؤشرات الصراع من قواعد التعامل السلمي إلى التعامل العنيف.

إن التساؤل الحقيقي الذي يفرضه مثل هذا التقرير حول إيران:

هل ستنجح إيران في إدارة عملية التحول من الثورة إلى الدولة ؟

الإجابة على هذا التساؤل تقع في القدرة على إدارة التحول وضبط الأعراض الجانبية التابعة له، ووعي الإمكانات، ووزن معادلات الداخلي والإقليمي والدولي في التفاعل والتأثير.

---

(١) ـ فهمي هويدي، إيران من الداخل، ص. ٩٦.

(٢) ـ حسن شرف، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الثاني،دار المنتدى للنشر، بيروت، ١٩٩٠م .

(٣) ـ جعفر سبحاني، معالم الحكومة الإسلامية، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٤م، ص.ص. ١٤ـ١٥ .

(٤) ـ دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، ص.ص. ٢٦ـ٢٧ .

(٥) ـ هذا المجمع أنشيء عام ١٩٨٩م، بتكليف من الإمام الراحل آية الله الخميني، وتولى الرقابة على مدى موافقة حركة النظام وتشريعاته مع مبادىء الدولة الإسلامية، ويترأس المجلس حالياً الرئيس السابق رفسنجاني.

(٦) ـ الدستور الإيراني، ص.ص. ٧٣ـ٨٠ .

(٧) ـ عمرو عبدالكريم، تمايزات النخب الدينية الحاكمة في إيران، السياسة الدولية،العدد١٢٨، أبريل ١٩٩٧م.

(٨) ـ د. محمد السعيد عبدالمؤمن، المسألة الإيرانية: الدور الإقليمي، المحددات والمستقبل، أوراق الشرق الأوسط، العدد (١٤)، أبريل ـ يوليو ١٩٩٥م، ص. ٥٨ .

(٩) ـ وقد ساهم الإستقلال الإقتصادي للحوزات العلمية، في أن يجعلها قوة ضغط كبيرة على الحكومات الإيرانية المختلفة، قبل الثورة وبعدها، خاصةً بعد أن عمقت مفهوم نيابة الفقهاء للإمام، وأضافت لها فكرة المجتهد الأول، لمزيد من التفصيلات حول هيكل الحوزات العلمية ودورها على الصعيدين الإجتماعي والسياسي ، أنظر:

د. يحي داوود عباس، الحوزة الدينية في إيران، دراسات شرق أوسطية، العدد (٢٠٥)،إيران في التسعينيات، مارس ١٩٩٧م، ص. ٨٩ .

(١٠) ـ بعد انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩م، تشكل أول مجلس خبراء في إيران، ووضع الإطار العام للنظام السياسي، وأعطى للولي الفقيه هذه الصلاحيات الواسعة .

(١١) ـ د. محمد السعيد عبد المؤمن، المسألة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٥٩.

(١٢) ـ عمرو عبد الكريم تمايزات النخبة الحاكمة في إيران، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ص ٥٩ ـ ٦٢ .

(١٣) ـ شمس أوزكان، العلاقات الإيرانية ـ العربية، المستقبل العربي، العدد (٢٠٢)، ديسمبر ١٩٩٥م، ص ص ١٣١ ـ ٣٤ .

(14)-JAHANGIR AMUZEGAR , American Sanctions , Middle East Journal , Vol.51 , Spring 1997 , PP.22-31 .

(١٥) ـ السياسة الدولية، العدد ١٣٠ ص ٦٤ .

(١٦) ـ لمزيد من المعلومات حول دور الأقليات وعلاقاتها مع القيادات الثورية في ظل نظام الشاه، أنظر: د. رفعت سيد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران.

(١٧) ـ د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران من الداخل، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٤م، ص ص ٤٠ ـ ٥٢ .

١٨ المرجع السابق، ص ص ٤٣ ـ ٤٥ .

(١٩) ـ المرجع السابق، ص ٤٧ .

(٢٠) – المرجع السابق.

(21) - Iran Policy At Issue , Will Stricter Dual Contianment Succeed? , Cis -Wattch: http :// WW. Cis .N145 , December 1, 1995 .

(22) - Zbigniew Brzezinski & Brent Scoweroft: "Differentiated Contianment " , Foreign Affairs , May/June 1997, .pp.16 -23 .

(23) - A MERICAN foreign Poilicy & Iran: Time FOR a CHANGE ? ,

(٢٤) ـ أنظر: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، في الجزء الأول من هذا التقرير، ص.ص. ١٥ ـ ٢٠.

(٢٥) ـ الأهرام. . . .. ٥/٢٧ / ١٩٩٧م.

(٢٦) – لوموند ديبلوماتيك. مرجع سابق.

(27) -U.S." Containment " Of IRAN Misguided , Anders Hove , Ibd.

(٢٨) – د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران من الداخل، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٤م.

(٢٩) – المرجع السابق، ص ٤٨.

(30) - Hanna Yousif Freij , State Interests Vs Umma: Iranian Policy In Central Asia , Middle East Journal , Vol.50, N 1, Winter 1996 , PP. 42-43 .

(٣١) – تعرضت إيران للغزو الروسي والسوفيتي ثلاث مرات أعوام: ١٩٠٩ – ١٩٣٠ – ١٩٤١، مما يجعل إيران تتعامل بحذر خلال علاقاتها مع الإتحاد السوفيتي السابق، أنظر: التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٢م.

(32) - Hanna Yousif Freij , IbId.

(33)- IbId .

(٣٤) – الصراع في أفغانستان، السياسة الدولية، العدد (١٢٨)، ١٩٩٦م.

(35)- Foreign Affairs , vol.51 , No.2 , ibid. .

٣٦ الأهرام. . . ١٩٩٨/٥/٥م

٣٧ الوسط. . ... ١٩٩٨/٦/٢٢م .

٣٨ الأهرام. ... ١٩٩٨/٤/٢٢م

٣٩ الحياة .... ١٩٩٨/٦/٢٣م .

٤٠ الوسط. .... ١٩٩٨/٦/٢٢م .

٤١ الوسط ١٩٩٨/٦/٢٢م

(٤٢) – الوسط . . ١٩٩٨/٢/٩م.

(٤٣) – محمد الرميح، الخليج وإيران: تعاون متبادل، وآمال مشتركة، العربي، مارس ١٩٩٨م .

أنظر: العلاقات العربية – الإيرانية، الجزء الأول من هذا التقرير.

(٤٤) – أنظر التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٢م.

و: المنظور الإيراني للأمن في الخليج، الجزء الأول من هذا التقرير .

(٤٥) – الحياة . ١٩٩٧/٥/٢٨م.

(٤٦) – الوسط ١٩٩٨/٣/٢م.

(٤٧) – الحياة ١٩٩٧/٥/٢٨م

(٤٨) – راجع العلاقات العربية – الإيرانية، الجزء الأول من هذا التقرير.

(٤٩) – الوسط ١٩٩٨/٣/٢م.

٥٠ الأهرام ١٩٩٨/٥/١٣م .

٥١ الحياة ١٩٩٨/٥/٢٠م .

٥٢ أنظر تفاصيل هذه الإتفاقية في: الحياة ١٩٩٨/٤/٢٧م .

٥٣ حول تفاصيل تلك الزيارة، أنظر: الحياة ١٩٩٨/٤/٢٨م .

٥٤ الحياة ١٩٩٨/٤/٢٨م .

٥٥ الأهرام العربي ١٩٩٨/٦/١٣م .

٥٦ حول تصريحات بعض المسئولين الخليجيين، وكذلك رؤية وسائل الإعلام الخليجية بخصوص العرض الأمريكي بناء حائط صواريخ ورفضهم إعتبار إيران مصدر خطر، أنظر : BBC حصاد اليوم الإخباري، ١٩٩٨/١٠/١٢م، والأهرام ١٩٩٨/١٠/١٣م .

(٥٧) – الحياة ١٩٩٨/٣/٨م.

٥٨ حول ميزانيات دول الخليج العسكرية مقارنة بالميزانية العسكرية لإيران خلال الفترة ١٩٨١م – ١٩٩٤م، أنظر :حامد حافظ عبد اللة، العلاقات الكويتية الإيرانية :آفاق التعاون، السياسة الدولية،عدد ١٢٨،أبريل ١٩٩٧م، ص ص ٥٠ – ٥٥ .

٥٩ الأخبار ١٩٩٨/٥/٢٧م.

٦٠ الحياة ١٩٩٨/٧/٢٣م.

٦١ الأخبار ١٩٩٨/٧/٢٨م.

٦٢ الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٥م.

٦٣ الأخبار ١٩٩٨/٧/٢٥م.

٦٤ الأهرام ١٩٩٨/٨/٣م.

٦٥ صحيفة " إيران نيوز "، نقلاً عن: الأسبوع ١٩٩٨/٧/٢٧

٦٦ الحياة ١٩٩٨/٧/٢٦م .

٦٧ لمزيد من التفاصيل حول الوضع في أفغانستان حتى عام ١٩٩٢م، أنظر: التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٢م ص ١٤٧ .

٦٨ أنظر: السياسة الدولية، عدد ١٣٠، ص ص ١٥٦ – ١٦٠ .

٦٩ أنظر تصريحات كمال خرازي، وزير الخارجية الإيراني في: الأهرام ١٩٩٨/٨/٣١م .

٧٠ انظر تصريحات علي خامنئي مرشد الثورة في: الأهرام ١٩٩٨/٨/١٩م، وتصريحات حسن روحاني نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني في :الأهرام ١٩٩٨/٨/١٧م .

٧١ الأهرام ١٩٩٨/٨/٢٥م .

٧٢ الأهرام . . . ١٩٩٨/٥/١م .

[٧٣] الأهرام . . . ١٩٩٨/٥/٢م .
[٧٤] الحياة . . . ١٩٩٨/٥/١م .
[٧٥] الأهرام . . . ١٩٩٨/٥/٣م .
[٧٦] الوسط . . . ١٩٩٨/٦/١٩م .
[٧٧] الحياة . . . ١٩٩٨/٦/١٥م .
[٧٨] الحياة . . . ١٩٩٨/٦/٢٥م .
[٧٩] الأهرام . . . ١٩٩٨/٥/٤م .
[٨٠] الحياة . . . ١٩٩٨/٧/٢٥م .
[٨١] الحياة . . . ١٩٩٨/٦/٢٥م .
[٨٢] الحياة . . . ١٩٩٨/٦/١٧م .
[٨٣] الشرق الأوسط . . ١٩٩٨/٦/١٩م .
[٨٤] الأهرام . . . ١٩٩٨/٨/٢م .
[٨٥] الوفد . . . ١٩٩٨/٧/٢٠م .
[٨٦] الأهرام . . ١٤م/١٩٩٨/٥م .
[٨٧] نقلاً عن الـ " صنداى تايمز "، الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٠م .
[٨٨] الأخبار . . . . ١٩٩٨/٧/٢٨م .